عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 117 / 16 أيار 2018

من مهجري حمص – ترمانين

عدسة أحمد عزيزة - خاص عين المدينة

Ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

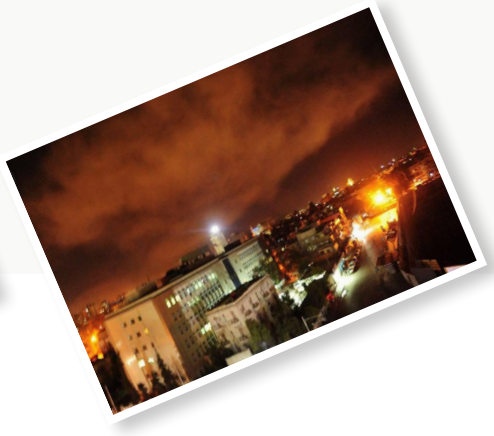

ليلة النار.. إيران تُلقي مذلّتها العسكرية على أكتاف الأسد

كانت حرباً خاطفة، أكبر بكثير من ضربة عسكرية موضعية اعتادت «إسرائيل» تنفيذها بين حين وآخر ضدّ مفردات الوجود الإيراني في سوريا، وأقلّ من حملة متواصلة لمحو هذا الوجود، وإن كانت الخرائط الإسرائيلية ترسم بوضوح صورة منطقة عازلة سحقت خلال ساعات مشروعاً بَنته إيران فيها عبر سنوات.

سلسلة غارات جوية وضربات صاروخية شنّتها «إسرائيل بسرعة خاطفة» على بنك أهداف مُحدّدٍ مسبقاً، ومُراقَب على مدار الساعة كما يبدو، ردّاً على «ردّ» إيراني -مُزلزلٍ كالعادة- توعّدت به طهران منذ أن قتَلت ضربات «إسرائيلية» نحو17 «مستشاراً» من إرهابيي الحرس الثوري في مطار التيفور.

أطلقت إيران -أيّا كان اسم المنفذ من أدواتها- عشرين صاروخاً على مواقع إسرائيلية في الجولان السوري المحتل، أسقطت الدفاعات الإسرائيلية أربعة منها، وسقط الباقي في أراضٍ سورية ولبنانية، لتردّ إسرائيل بضرب 50 موقعاً، وتجعل ليلة 10 أيار هي الأعنف منذ حرب لبنان عام 1982، وفي تقديرات أخرى منذ حرب 1973.

تقول إحدى فلسفات الحرب العتيقة، إنّ التوقيت هو نصف المعركة، والتوقيت هنا كان مكشوفاً، إن بسبب سهولة تخمينه، وإن كنتيجة طبيعية ومنطقية لتفوّق أدوات الرصد والتجسس الإسرائيلية. والتوقيت الذي اختاره عباقرة الحرس الثوري كان متاحاً للاستنتاج بسهولة، فهو قد جاء عقب انتهاء الانتخابات اللبنانية، وفوراً بعد إعلان الرئيس الأميركي انسحابه من الاتفاق النووي.

ما بعد الضربة ليس كما قبلها -حسب منطقٍ أثيرٍ لدى شبيحة حزب الله- «إسرائيل» باتت تضرب علناً، وإيران وجدت نفسها إزاء هجوم كاسح لا تملك موارد مقاومته، وفشلت دفاعات نظام الأسد في تحقيق شيء سوى في إذلال سمعة السلاح الروسي، ما دفع موسكو إلى شنّ حملة إعلامية عاجلة لتبييض صفحة «البانتسير» الذي دمّرته الطائرات «الإسرائيلية» في مشهد بدا كما لو أنّه من لعبة فيديو.

3 تحت حكم الأسد صار لأهل مدينة دير الزور وجوه أخرى

4 الدواعش في آخر أيامهم شرق دير الزور

6 أطفال البلاستيك في الرقة

9-8 بين الحظر والترحيب التصوير الصحفي في إدلب

10 ريف حمص الشمالي خارج حسابات الجميع

11 السويداء .. سوريا الأسدية مصغرة

15 صدام الجمل المجرم الذي التقطته داعش فزاد إجرامه

17 متلازمة محافظ حمص

شارع الوادي - حي الجورة - دير الزور - خاص

تحت حكم الأسد
صار لأهل مدينة دير الزور وجوه أخرى وبعضهم بلا وجوه

هادي الفيصل

في شوارع الوادي والجورة والحوض، التي تحوّلت إلى أسواق مزدحمة، تُشاهد وجوهاً بملامح غريبة لجنود وعناصر ميليشيات من العراق وروسيا وأفغانستان ولبنان، وتسمع لغات ولهجات شتى. لم يعد الحضور البارز لهؤلاء يُثير فضول أو استغراب أحد من أهل دير الزور.

لمن أمضى وقتاً طويلاً في مناطق خارجة عن سيطرة النظام، يبدو الفضاء البَصَري في مدينة دير الزور اليوم، وخاصة حيي الجورة والقصور اللذَين ظلّا تحت سيطرته، غريباً جداً. شوارع مغلقة بـ «بيكآبات» تحمل قواعد أسلحة رشاشة، كتابات حائطية تُمجّد جيش النظام أو فروع مخابراته، أو الميليشيات، أعلامه مرسومة بدرجات إتقان مختلفة، فضلاً عن صور لبشار الأسد أمَرَ المُحافظ الجديد بتجديدها وإبرازها في لوحات كبيرة في مفارق الطرق الرئيسية. وزيّ عسكري يرتديه مراهقون وشبان، وكهول حتى، يحمل بعضهم شارات لـ «الدفاع الوطني» أو «لواء القدس» أو «قوات النمر» أو «الحرس الثوري»، وبدرجة أقل لـ«حركة الأبدال» أو «النجباء» أو «حزب الله» و غيرها من الميليشيات.

لا تزال آثار استعمال الحطب والورق والأقمشة والأحذية والنفايات البلاستيكية لأغراض الطبخ خلال الحصار ظاهرة على معظم واجهات المنازل. وعلى وجوه الناس، ممن بقوا في المدينة خلال السنوات الماضية، بانت علامات تعب وإرهاق وهرم مبكر، ولم تعد النظرات من عيونهم تُعبّر، كما كانت، عن تحدّ واستكشاف وثقة بالنفس، إنما صارت مذعورة، مترددة، هاربة من رعب مزمن، ومُروّضة على مقام واحد هو الخضوع. وحتى النزق والسلوك العصبي، وغير ذلك من طباع «الديريين» الحادة، استؤصلت من طباع الأغلبية.

كان (م) تاجراً حتى صيف العام 2012، حين دمّرت غارة لطيران النظام مستودعاً لبضاعته وسط المدينة، فخرج إلى الريف قبل أن يعود إلى حي القصور محاولاً استئناف عمله التجاري، لكنه فشل بذلك وأفلس بالتدريج، لينتهي به الحال واقفاً وراء عربة خضار. في الماضي عرف (م) بين أصدقائه بالأنَفة والكرم وبحدّة الطبع، لم تُبقِ الظروف القاهرة من هذه الخصال شيئاً، وصار يتودّد لشخص نافذٍ من معارفه للحصول على عقد إطعام لواحدة من الميليشيات، يكون فيه مجرد واجهة لهذا الشخص. لا يبدو أنه مُدرك لما حلّ به من تردٍّ، وسوى الشكوى من ضيق ذات اليد والغلاء ليس له حديث.

يقول عبد الله -اسم وهمي- وهو موظف عاد مُؤخّراً بعد سنوات قضاها نازحاً في دمشق، إنه لم يألف بعدُ التغيرات والمظاهر الجديدة في مدينة دير الزور «بالشام بي ناس كثيرة حافظت على حالها، وما تغيّرت، وقدرت تخفي اللي بداخلها، هون أحس ما ظل بي شي أصلاً لحتى يتغبى» فبالسر وبالعلن ليس لدى الناس سوى قضية واحدة، هي البقاء على قيد الحياة وتحسين شروط هذا البقاء تحت ظل النظام، وبتقبل راسخ ونهائي له. ليس حباً فيه، كما يشرح عبد الله، وإنما انصياعاً لما يرونه قدراً ثبّته ولا جدوى من العناد أمامه.

هنا في دير الزور اليوم، ينقسم الناس إلى فئتين، الأولى تُمثل الأغلبية المُستسلمة لكل ما يجري دون إبداء أي درجة من الامتعاض، إلا بالحدود المسموحة التي تضع اللوم على الفاسدين المحليين الذين «يُؤخّرون عودة الحياة إلى سابق عهدها قبل الثورة»، وفق ما يقولون في أحاديثهم التي تدور حول شأن واحد هو الغلاء وغياب الخدمات العامة. وأما الفئة الثانية فتضم المرتبطين بجوّ الأفرع الأمنية والميليشيات وسماسرة وتجار الحرب، وجعلتهم الحماية والامتيازات التي يحظون بها، أشد جرأة في الدفاع عن النظام وتبرير أشنع الجرائم التي ارتكبها حتى في الحالات التي كان فيها أصدقاء وأقارب وربما أشقاء لهم، ضحاياها.

«ليش ما انقصفت الجورة والقصور، ليش ما سجنوني أنا، وليش ما كنا نشوف شيعة وإيرانيين بالدير قبل الأحداث!» هذه التساؤلات وغيرها هي العدّة الكلامية الأثيرة على قلوب مؤيدي النظام والمرتبطين به، حين يحلو لهم التأسّي بطريقتهم مما حل بمدينة دير الزور من خراب. ويُغالي البعض منهم باصطفافهم إلى جانب الأسد إلى درجة لومه لأنه لم «يُحرقهم من أول يوم، كان ما صار كل اللي صار بهالبلد».

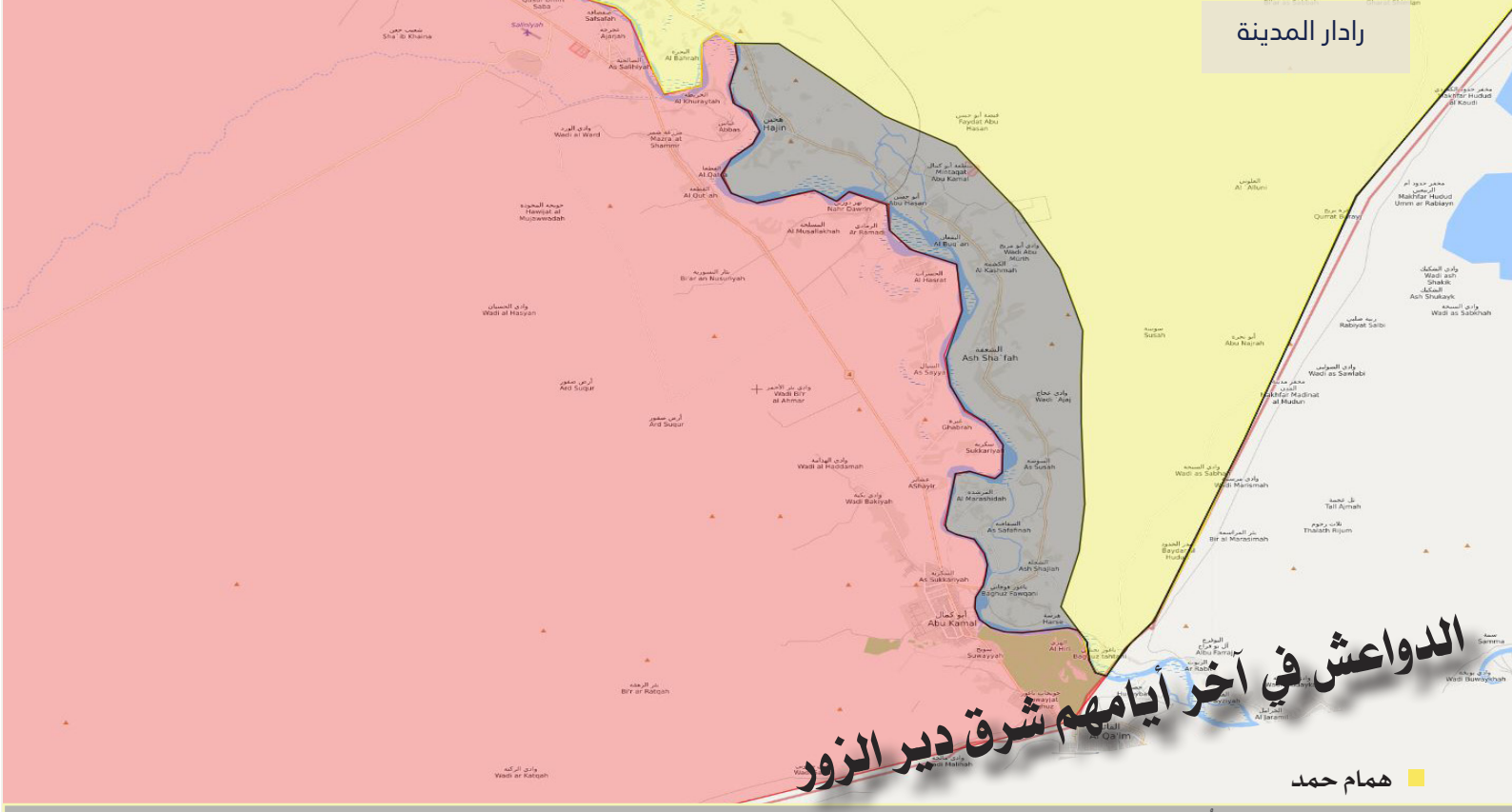

الدواعش في آخر أيامهم شرق دير الزور

همام حمد

في الشريط المُحاذي لنهر الفرات شرق دير الزور، لم يبقَ تحت سيطرة تنظيم داعش سوى بقعة صغيرة، تضم مدينة هجين، وبلدتي الشعفة والسوسة، وقريتي البوخاطر وأبو الحسن. وحسب الأنباء المُتسربة من هناك يُعاني التنظيم من حالة تخبّط وانهيار في الروح المعنوية لدى عموم مقاتليه.

في هذه البقعة المحاصرة بـ «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)» من جهات الشرق والغرب والشمال، وبنهر الفرات ثم قوات النظام من الجنوب، انحسرت خيارات «الدواعش» بين القتال حتى الموت في معركة خاسرة حتماً، وبين الاستسلام. ما لم تُعقد صفقة تنقلهم إلى بقعة سيطرتهم الأخرى على الحدود السورية العراقية جنوب شرق محافظة الحسكة، التي لن تلبث هي الأخرى أن تكون هدفاً لهجوم «قسد» المسنودة بالتحالف الدولي.

حسب تقديرات محلية من منطقة سيطرة داعش شرقي دير الزور، يبلغ عدد عناصر التنظيم الباقين في هذه المنطقة (2000–2500) عنصراً، ثلثهم من السوريين وثلث من العراقيين ويتوزع الثلث الأخير على جنسيات أخرى متنوعة أكبرها من العناصر المُتحدّرين من دول المغرب العربي ومن دول وسط وشرق آسيا.

في هذه المرحلة التي انحسرت فيها السيطرة إلى مساحة محدودة تتآكل كل يوم، وأوشك فيها «بيت المال» على الإفلاس بانقطاع الموارد، وعجزَ فيها عن تنفيذ أي هجمات ذات أهمية، لم يعدْ لدى التنظيم ما يُغري به منتسبيه على البقاء، ولم يبق لديه حتى ما يُقنعهم بجدوى الصبر والتحمّل، فانقلب أشدّ الدواعش غطرسة، خاصة من السوريين، إلى أذلّاء ينتظرهم مصير بائس.

ينقل أبو محمد، وهو فلاح من بلدة السوسة عاد منها مؤخراً، مشاهد غير مألوفة عن الدواعش، أجانب فيهم وسوريين، حيث تَحلّل كثيرون من المظاهر التي طالما تمسّكوا بها، وكفّوا عن دعاوى (الجهاد والفتح والنصر القريب). وبعد أن تراجعت، وإلى حد كبير، القدرة الشرائية للرواتب التي يمنحها التنظيم التفت كثير منهم إلى شؤونهم الخاصة، لتدبر أمر معيشتهم. فانشغلوا بزراعة أراض تركها أهلها، أو بالمتاجرة بما يتسرب مَن بضائع وأطعمة. وكشفت كثيرات من «المهاجرات» عن وجوههن خلال الخَبز على التنور وخلال العمل بالزراعة، ما تسبب بجدل وشجار في صفوف التنظيم.

اشتهر عبد الله الهلال، وهو شرعي محلي كان ينشط في بلدات عشيرة الشعيطات الثلاث (أبو حمام -الكشكية -غرانيج)، بتطرّفه وتكبّره وقسوته على «عوام المسلمين»، وبلغ به الأمر خلال خطبة جمعة في بلدة غرانيج أن اتّهم الأهالي بـ «تسهيل الفاحشة» بينهم. لم يعد لهذا الشرعي ما يفعله اليوم في هذه البقعة الصغيرة المُزدحمة بشرعيين آخرين، ولم يعد لديه ما يتوعّد به الناس، بل دفعه الإفلاس وانقطاع هبات داعش وتآكل القدرة الشرائية لما يأخذه كراتب شهري، للتذلل لهم واستجداء المساعدة.

لكن ورغم حالة التفكك والعجز والانهيار التي يُعاني منها التنظيم، يحرص بين حين وآخر على إنزال عقوبات بمخالفين لقوانينه، الخاصة باللباس أو بحظر التدخين أو بصلاة الجماعة. كذلك، وكما تنقل بعض الأرامل اللواتي تمكنّ من الوصول إلى مناطق سيطرة «قسد»، لا تزال لدى التنظيم بيوت يُسمونها مضافات، تُجبَر زوجات القتلى على الإقامة فيها، انتظاراً لتزويجهنّ ثانية بعد انقضاء العدة.

ورغم الحصار والخطر الداهم الذي يُحيط بهم من كل جانب، ينقسم عناصر تنظيم داعش شرق دير الزور، بين من يؤيد إبقاء البيعة للبغدادي، ومعظم هؤلاء من العراقيين والسوريين، ومن يطالب ببيعة خليفة آخر، لغياب الأول وانقطاع دوره، ومعظم هؤلاء من المغاربة، ويعدّهم أتباع البغدادي غلاة ويطلقون عليهم وصف الخوارج. في مرات عدّة تطور الجدل بين الفريقين في هذه القضية إلى اشتباكات سقط فيها عشرات القتلى والجرحى.

ومؤخراً ألحق التنظيم معظم عناصره المُفرغين بأعمال الحسبة والزكاة، وكذلك الإداريين وحتى الأمنيين، بجبهات القتال، وعاقب المتخلفين منهم بالسجن وقطع الرواتب ومصادرة السلاح. إلا أن هذه العقوبات لم تردع عناصر كثر في التنظيم عن التملص بطرق شتى من القتال والانكفاء في البيوت على أمل أن تتيح الأيام والأسابيع القادمة لهم فرص هروب واستسلام آمن لـ «قسد».

متداولة لقوات النظام

محاولة النظام وحلفائه التقدّم في الريف الغربي-جزيرة

إيران تتلاعب بالميليشيات المحلية وقسد تُضحّي بالمدنيين

نشوان الصالح

في صباح التاسع والعشرين من شهر نيسان الفائت، تقدّمت مليشيات تابعة لنظام الأسد وأخرى تتبع لإيران انطلاقاً من قرية الحسينية وفق محورين باتجاه الغرب: المحور الأول عبر الطريق العام المُحاذي للنهر، والمحور الثاني التفافاً عبر أطراف بادية الجزيرة، لتسيطر على قرية الجيعة، وتلتقي القوتان في قرية الجنينة قبل أن تخوض معركة عنيفة في قرية العليان ضد «قوات سوريا الديمقراطية» في محاولة الميليشيات التقدم باتجاه قرية الحصان. وشاركت مدفعية جيش النظام بإسناد الميليشيات من مواقع لها في الضفة اليمنى لنهر الفرات.

بالتزامن مع ذلك، هربت المجموعات الكردية وبعض العناصر العرب في صفوف قسد وبقي معظم المقاتلين من أبناء المنطقة، إضافة لبعض المدنيين الذين حملوا السلاح وشاغَلوا المليشيات المُتقدمة حتى وصلت التعزيزات من حقل كونيكو وجديد عكيدات وخشام والبصيرة، لتتمكن «قسد» في النهاية من دحر الميليشيات، بتغطية من طيران التحالف، إلى نقطة البداية في قرية الحسينية، وتعود خارطة السيطرة إلى ما كانت عليه قبل الهجوم.

الغريب أن ميليشيات النظام أزالت السواتر الترابية قبل يوم من الهجوم، ونزعت الألغام على مرأى عناصر قسد الذين طمأنوا المدنيين بوجود تفاهم أميركي-روسي لا يُمكن تجاوزه. وقد يكون هذا الاعتقاد صائباً من حيث النتيجة، إذ تدخّل التحالف بقيادة أميركا وأعاد الأمور لنصابها، وصمتت روسيا عما جرى. لكن هروب العناصر الكردية، والتي هي بالغالب عناصر قيادية في المنطقة، تاركين بضعة مقاتلين من أبناء المنطقة بسلاح خفيف يُواجهون ميليشيات مدججة بعتاد ثقيل، يثير تساؤلات عن مدى جدّية منظومة قسد في حماية ورعاية المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها.

وما يثير القلق أكثر هو حجم المتعاونين مع النظام وميليشياته في تلك المنطقة، فالشهادات الواردة من هناك تتقاطع حول عشرات الأسماء الدّاعية للمصالحة مع النظام، والتي تقود خلايا أمنية في المنطقة. وتجاوز الأمر ليُشكّل بعض الأعيان مجموعات مقاتلة انقلبت على قسد والمدنيين بالتزامن مع الهجوم، منهم مختار الجيعة عايش العيسى، وصبحي الحنان رئيس اتحاد الفلاحين في دير الزور، ومجموعة أكرم السلطان وإخوته، والأهم من ذلك كان انقلاب عناصر عرب تابعين لقسد، كل هؤلاء كانوا متواجدين في مناطق سيطرة قسد وتحت أنظار مخابراتها وسهّلوا دخول ميليشيات النظام.

على الجانب الآخر كيف أقدمت ميليشيات النظام على هذا الهجوم طالما أنه خارج التفاهم الأميركي-الروسي؟

على ما يبدو أن التفاهم الأمريكي الروسي لم يكن اتفاقاً تفصيلياً، وإنما توافقاً على الخطوط العريضة لمناطق السيطرة شمال وجنوب النهر، وعدم الاشتباك براً أو الاحتكاك في الجو، إذ حاولت روسيا سابقاً التقدم نحو حقل غاز كونيكو، لكن انسحاب تنظيم داعش لصالح قسد أوقف هذا التقدم. ثم حاولت مرة أخرى التقدم نحو حقل العمر النفطي بعد سيطرتها على الميادين وعبورها إلى بلدة ذيبان، وجاء انسحاب داعش مرة أخرى لصالح قسد ليوقف تقدمها. لكن لإيران استراتيجية أخرى بالتعاطي مع الولايات المتحدة في سوريا، فقد استخدمت صيف العام الفائت ميليشياتها في محاولة فاشلة للتقدم باتجاه معبر التنف أحبطها الطيران الأمريكي، قبل أن تسلك طرقاً أخرى عبر بادية الشام لتصل الى الحدود مع العراق جنوب مدينة البوكمال.

في الهجوم الأخير تألفت القوات التابعة لإيران من ميليشيات محلية، مثل مجموعات المقاتلين الشيعة من بلدة حطّلة التي يقودها طارق ياسين المعيوف، والمجموعة التي يقودها أسعد نواف البشير، إضافة إلى ميليشيا جديدة تم تشكيلها من قبل محمد شاه الفياض الناصر وحميدي البشير، الأول من وجهاء عشيرة البو سرايا والثاني من وجهاء عشيرة البقارة، ويتبع هذا التشكيل للحرس الثوري الإيراني. ومن نافل القول هنا أن الاصطفاف ليس عشائرياً، حيث شارك أبناء عشيرة البقارة والبوسرايا المنخرطين في صفوف قسد فضلاً عن الشبان المدنيين من أبناء المنطقة في التصدي لهجوم هذه الميليشيات.

لا يختلف هذا الهجوم عن محاولات إيران السابقة لاختبار الممنوع والمسموح لدى الولايات المتحدة مرة أخرى، وذلك باستخدام مليشيات محلية دفعتها للمضي في مغامرة خاسرة، لكنها قد تتكرر في أي وقت.

بعدسة الكاتب

أطفال البلاستيك في مدينة الرقة

بدلاً من مقاعد الصف يتجوّل أحمد بين أكياس القمامة، وبدلاً من الكتب والدفاتر والأقلام في الحقيبة يجمع الفوارغ البلاستيكية في شوال كبير على ظهره، وينطلق صباح كل يوم، ليس إلى مدرسته، بل إلى مكان في محيط مدينة الرقة يُمكنه فيه جمع بعض النفايات التي تعود عليه ببعض المال ليساعد والدته وأشقاءه.

عدنان الحسين

يرتدي أحمد ذو العشر سنوات بنطالاً مهترئاً من الجينز وقميصاً كان وجده سابقاً بإحدى مكبّات النفاية، صديقه خالد الذي يكبُره بعام واحد يبدو أفضل حالاً، فهو يملك عربة يجرّها ويضع فيها كل ما يجنيه في مكب النفايات الذي يترافقان في الذهاب والعودة منه. أحمد وخالد طفلان من مدينة الرقة يملك كل واحد منهما قصة مؤلمة عاشا تفاصيلها إبان سيطرة تنظيم داعش على مدينتهم، واستمرت بعد سيطرة قوات سوريا الديمقراطية مدعومة من التحالف الدولي.

خلال عودتي من مدينة عين عيسى مُتجهاً إلى مدينة الرقة؛ كان منظر أحمد وأصدقائه صادماً، كما كل مفاصل المدينة المدمّرة التي كانت لوقت قريب ساحة للصراع، أعادني المشهد لصورة الأطفال المُتجهين نحو المدارس وهم يحملون حقائب كتبهم على ظهورهم بكثير من الشقاوة والمرح؛ تبدّل ذلك المشهد في الذاكرة بملامح الشقاء وأكياس من القمامة والبلاستيك ووجوه متسخة تكاد لا تبان سمرتها.

عشرات الأطفال يتوجهون باكراً يُسابقون ساعات الفجر الأولى للوصول إلى مكبات النفايات المنتشرة حول مدينة الرقة، باحثين عن الفوارغ البلاستيكية والكرتونية من أجل بيعها لاحقاً بهدف جمع بعض المال لمساعدة عوائلهم. معظم أولئك الأطفال هم من أبناء مدينة الرقة، من أحيائها المُدمّرة، بعضهم فقدوا آباءهم تحت أنقاض المدينة، وآخرون فقدوا أمهاتهم، وغيرهم فقدوا أخوة.

وبرغم الخطورة والتلوث وانتشار الأوبئة في مكبات النفايات إلا أنها أصبحت كمضمار سباق بين الأطفال، فخالد الذي يملك أخاً مبتور القدم وأباً مصاباً بشلل نصفي، يُسابق أقرانه في البحث بين النفايات حتى يملأ عربته الصغيرة ليعود منطلقاً للتاجر الذي يشتري منه ما جمعه، ثم إلى والده بقليل من المال لإكمال يومهم الذي لايكاد يمضي على العائلة.

انتشار عشرات الأطفال وبعض العوائل في مكبات النفايات أدى لحصول أمراض كثيرة أبرزها اللشمانيا، التي أصيب بها نحو 3 آلاف طفل، مع استمرار انتقال العدوى، وفق محمد هديبان مدير البرنامج الوقائي في منظمة (مينتور) الطبية الدولية التي تعمل على مكافحة داء الملاريا واللشمانيا في (45) بلداً من العالم.

بينما لاتزال مئات العائلات تعاني من صعوبة بالغة في إزالة ركام منازلها المُدمرة، بالإضافة لصعوبة إعادة إعمار ما تدمّر منها نتيجة الفقر المُدقع الذي يضرب المدينة بإجبار أطفالها على العمل في أعمال لا تتناسب معهم صحياً أو نفسياً أو جسدياً بحثاً عن لقمة العيش.

وتُؤكد منظمة اليونسيف في تقريرها الصادر 4 نيسان/أبريل 2018 الفائت، وحمل عنوان (عودة الحياة لمدينة الرقة)، بأن البطالة منتشرة بشكل كبير للغاية، وأن الناس يشترون بالدَّين، أو يبيعون ممتلكاتهم الشخصية للحصول على الغذاء. وتسري بين أهالي الرقة حالة من التذمر وخيبة الأمل نتيجة البطء الكبير في إعادة الاستقرار للمدينة، وكذلك عدم وجود تعويضات للمتضررين الذين وجدوا أنفسهم يعيشون فقراً مُدقعاً.

أحمد من عائلة تعتبر ميسورة الحال سابقاً، كان والده يملك دكاناً صغيراً، يُعيل به ثلاثة صبيان، مُحدّثي الصغير أحمد أكبرهم، ثم أصبح مُعيلهم بعد أن فقد والده بقصف التحالف الأخير للمدينة في معركة السيطرة عليها. يقول أحمد إنه لم يجد عملاً أخر، ولم يتمكن من مساعدة عائلته إلا بهذا العمل، فالمحالّ التجارية والمطاعم وغيرها في المدينة قليلة، والبحث عن عمل ضمن أي شيء كما كان سابقاً أصبح ضرباً من المستحيل.

المبلغ الذي يُحصّله من (عمله) يعود به كل يوم لمنزله الذي يتكون من ثلاث غرف دُمّرت اثنتان منها وبقيت واحدة تجمع الأم وأطفالها. ترتقب والدة أحمد كل مساء عودة طفلها. تخاف عليه بالطبع، لكن خوفها يقتصر على فقدان حياته المفاجئ، أما الأمراض وضياع مستقبله فتقول إنه حين يكبر سيسامحها لصعوبة الحياة.

«-عمو أني أريد أصير طيار.

-ليش ياعمو؟ مو مشان أجي أقصف الرقة، بس أركب الطيارة أروح على أوروبا، هناك قال بي ألعاب چثيرة وأكل وحتى مدارس». يحكي لي أحمد. كغيره من الأطفال تراوده أحلام الطفولة باللعب وارتداء الملابس الملونة والجميلة، لكن جمع البلاستيك والكرتون هو ما يشغل باله أثناء (العمل)، بالرغم أنه في نهاية يومه لا يعود سوى بما يُعادل دولارين.

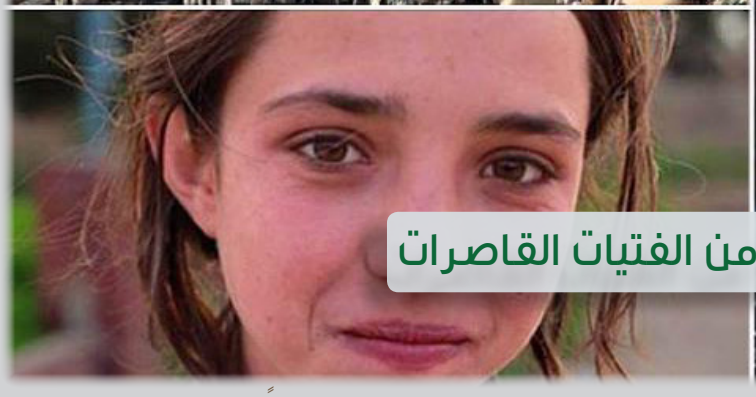

في مدينة منبج.. PYD يُجنّد مزيداً من الفتيات القاصرات

علياء هاشم

بلباس عسكري ورشاش على كتفها عادت فاطمة إلى منزل والدتها في مدينة منبج بعد 60 يوماً من غيابها غير المبرر أمام عائلتها، تلك الأيام التي قضتها والدتها في البحث عنها في كل أرجاء المدينة، فلم تترك شارعاً أو مشفى أو مخفراً أو صديقاً دون أن تسأل عن طفلتها ذات الـ 17 عاماً دون جدوى؛ كانت فيها الأخيرة ضمن معسكر خاص بوحدات حماية المرأة.

«يا ريتها كانت ضلت ضايعة» تخبرنا الأم بعد أن استأنست لوجودنا، فهي (الغريبة) عن منبج، والقادمة من إحدى القرى، كانت تحتاج إلى من يستمع لشكواها بعد أن أخفقت بمنع طفلتها من المضي قُدماً في الالتحاق بوحدات حماية المرأة الكردية (الجناح العسكري النسائي المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي)، والتي انضمت لها بشكل سرّي بعد ترددها على مقرّهن في قرية الكرسان شمال شرق منبج.

مجلس منبج العسكري أعلن عن تخريج أكثر من 50 شاباً وفتاة في نيسان الفائت من العام الجاري كأعضاء في منظومة الأمن الداخلي التابعة للمجلس. وكان أعلن سابقاً عن تخريج 30 فتاة عربية في أيار 2017 الفائت وضمهن لصفوف الوحدات الكردية؛ بعد إخضاعهن لدورة عسكرية في معسكرات التدريب التابعة للوحدات الكردية في بلدة الشيوخ جنوب غرب مدينة عين العرب كوباني 30كلم. فاطمة كانت إحدى تلك الفتيات.

أمّ فاطمة التي فقدت ولدها في قصف على القرية، وزوجها بعد ذهابه للعمل في لبنان منذ حكم داعش في عام 2015، لم تكن هذه المرة تستطيع محاسبة طفلتها التي أتت متسلّحة بسلاحها وبصديقاتها من وحدات الحماية الكردية، برفقة القيادية «الرفيقة» المسؤولة عنهن. أما أنظار جيرانها، الذين أخفوا وجوههم خوفاً من المحاسبة، فظلت تُلاحقهم طوال (الزيارات)، لكن أحداً منهن لم يأبه لذلك سوى الأم المنكوبة، التي ظل يسكنها هاجس «عيون الجيران تاكلنا وتحكي علينا». فالمشهد الغريب، وغير المألوف في المدينة، وغياب الطفلة عن البيت كل هذه المدّة أساء لسمعة العائلة: تضرب أم فاطمة بيديها على وجهها وتصرخ «فاطمة صارت عسكرية».

رغم توقيع وحدات حماية الشعب الكردية على قانون يمنع تجنيد الأطفال إلا أنهم استمروا في ذلك، في ظل غياب كامل لدور المنظمات الحقوقية في الرقابة على ضمّ الأطفال، وخاصة الفتيات دون 18 عاماً، حيث سجّل ناشطون في مناطق سيطرتها عشرات الحالات. ويمكن القول إن قوات قسد في منبج ومناطق حوض الفرات والجزيرة السورية باتت تحاول فرض نظام اجتماعي تارة بالقوة العسكرية وتارة بالترغيب.

بعد أن أفرغ حكم داعش المنطقة من شبانها الذين هاجروا خوفاً، أو طلباً للرزق في الدول المجاورة، استغلت القوات المشاكل العائلية في المنطقة للترويج لنظامها الاجتماعي، وعزّزت منطق (حرية) الفتاة للتخلص من أعباء الوصاية عليها من قبل الأهل، الغائبة عملياً في ظل غياب أولياء الأمور (علماً أن منبج من المدن التي نالت فيها المرأة حظاً وافراً من التعلم والثقافة والاحترام)، ناهيك عن الظروف المادية القاسية التي يعيشها الأهالي، خاصة النازحون إلى منبج من الأرياف، ما منح القوات مساحة واسعة للمناورة، عدا اللعب على وتر الثأر من داعش ومفاعليها في التأثير على الأعمار الصغيرة (شبان وفتيات)، أو إغرائهم بالسلطة والمال وحرية التحرك للانضمام إلى صفوف هذه القوات.

تتفاخر فاطمة بالانضمام لوحدات حماية المرأة الكردية، وتتحدث عن المعسكر التدريبي الذي خضعت له في مدينة عين العرب – كوباني، حيث تلقت تدريبات مكثفة لمدة ستين يوماً على استخدام الأسلحة، أبرزها سلاح القنص، إلى جانب دروس فكرية وسياسية تتوافق وأفكار حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، لتتخرج بعد ذلك كمقاتلة ضمن الوحدات.

تجنيد الفتيات هو ذات الأسلوب الذي عمل عليه حزب العمال الكردستاني سابقاً من خلال نشر نظام اجتماعي يُلغي كافة أشكال الوصاية على الفتيات من قبل الأهل، وهو مايخالف عادات وتقاليد المنطقة السائدة منذ مئات السنين. مُخالفة النظام تُعرّض أولياء أمر الفتاة للسجن والعقوبة المالية إن تقدمت الفتاة بشكوى بهذا الخصوص، واللافت أن قسد تمنع النساء دون سن 18 من الزواج وتقبل بانضمامهن إلى تنظيمها العسكري!

فاطمة حالياً تعمل ضمن قوات الشرطة المحلية المسماة بالأسايش في مدينة منبج، وتقود دوريات عسكرية برفقة زميلاتها، كما تقود دوريات الحرس التي تنتشر في محيط مقرات دور الشعب (مجالس محلية للأحياء والمناطق) في أحياء مدينة منبج، وتتلقى راتباً شهريا نحو 200 دولار أمريكي، وتتمتع بسلطة واسعة على أقرانها في المدينة، وبات تنقّلها بزيّها العسكري أمراً اعتيادياً، لتترك والدتها التي تخلى عنها زوجها منذ سماعه بالخبر وحيدة تندب حظها.

التصوير الصحفي في إدلب
بين الترحيب والحظر

محمد الشامي

تتعدد المتاعب التي تُواجه الصحفيين والمصورين في محافظة إدلب، لعلّ أبرزها ما يحصل من مضايقات لم يسلم منها معظم العاملين في مجال الإعلام، مصدرها الفصائل المسيطرة، كما يتحمّل المدنيون وزر العديد من هذه الحالات. وما يُثير مقداراً كبيراً من الاهتمام حول هذا الموضوع هو البعد الاقتصادي للتصوير، إضافة للتضييق على الحريّات التي قامت الثورة لنيلها. الموضوع بشقيه الاقتصادي والسياسي هو مثار بحث هذا التحقيق.

في مدينة إدلب، التي تعتبر بمثابة عاصمة الشمال السوري، يصعب على أي صحفي أو حتى مدني أن يحمل آلة تصوير ويلتقط مشاهد حياتية أو توثيقية، هنا أوهناك، دون التعرّض للمساءلة أو التوبيخ. هذا هو المبدأ المُتعارف عليه لدى أغلب المصورين، على الرغم من نفي بعضهم احتمالية حدوث أي انتهاك بحق من يحمل كاميرا ويتجول داخل المدينة المكتظّة بالكثير من أبناء المناطق السورية وغير السورية.

كمهجّر قَدِم إلى إدلب منذ عدة أيام، لم يعلم «أبو أحمد» بالقوانين المرسومة في المدينة. حمل هاتفه النقال بشكل طبيعي بعد أن فتح الكاميرا مصوراً عدداً من لقطات السلفي على سبيل التذكار «فجأة هجم عليّ ثلاثة أشخاص وطلبوا مني إغلاق الجوال». أخذ أحد الرجال، الذين قالوا إنهم يعملون ضمن أمنية إدلب، جهازه وقام بفتحه وتفتيش استديو الصور «من حسن حظي أن الصور كانت شخصية، ومع ذلك لم أسلم من التوبيخ».

الأمر ذاته تكرر مع مصور، طلب إغفال اسمه، والذي أتعب معدّ التحقيق للإدلاء ببعض المعلومات حول هذه القضية نظراً لتخوفه الشديد من تكرار حادثة اعتقاله التي دامت لـ 3 أشهر «الاعتقال كان بسبب التصوير ضمن مدينة إدلب، في البداية كان السبب هو عدم حملي تصريحاً بالتصوير، لكن القضية تعدّت ذلك خلال فترة التحقيق».

تعرض المصور للسجن في أحد سجون هيئة تحرير الشام في إدلب، بعد اتهامه بالتعامل مع جهات مخابراتية خلال تشعّب التحقيق. وعلى الرغم من تبرئة المحكمة للمصور إلّا أنه قضى عدة أسابيع أخرى في السجن بعد صدور الحكم.

وتسري حالة من الرعب بين المصورين، خاصة فيما يتعلق بمواجهة محتملة مع هيئة تحرير الشام وغيرها من الفصائل، حرصاً على حريتهم الشخصية المُعرضة للسجن في أي لحظة، دون أن يكون هناك من يدافع عنهم أو يحميهم. وهذا ما يفسر تكتّم المصور عن الإدلاء بأي معلومات خاصة تظهر شخصيته أو ما تعرض له خلال فترة اعتقاله.

المهم في هذه القضية ومثيلاتها هو فقدان الكثير من المصورين لعملهم، خاصة من تعرّض منهم للاعتقال، فالمصور الذي كان يعمل مع إحدى الوكالات الصحفية والمعيل لثلاثة أبناء تخلّى عن عمله بعد اعتقاله الأخير «اليوم ليس لدي مصدر دخل. لقد فقدت عملي تماماً، لا أريد أن أُعتقل من جديد».

مجرد تصرفات فردية

خلافاً للمعلومات السابقة؛ ينفي الناشط والمصور «مطيع جلال» وجود متاعب تُواجه الصحفيين في الوقت الراهن. وبيّن جلال لـ عين المدينة أنه عقب تحرير إدلب لم تكن هناك قيود على التصوير، لكن وبعد فترة أصدر جيش الفتح، المسيطر على إدلب حينها، قراراً يُلزم جميع الصحفيين والمصورين بالحصول على ترخيص من الإدارة العامة.

حصل جلال على رخصة للتصوير، ومع ذلك «لم يطلب أحد مني هذه الرخصة، مع أني أصور بشكل دائم»، واعتبر جلال حوادث التهجم واعتقال بعض الصحفيين في المدينة «مجرد تصرفات فردية من العناصر، فهذه الحوادث تكرّرت، ولا تزال، منذ بداية الثورة ومع أغلب الصحفيين».

لا فرق بين العاملين ضمن الوكالات الأجنبية أو المحلية في التسهيلات برأي جلال، فـ«أحد أصدقائي يعمل ضمن وكالة الصحافة الفرنسية. يمرّ من الحواجز ويُخبرهم أنه يعمل مع هذه الوكالة، ولا أحد يتعرض له خلال ممارسة عمله». لكنه يستدرك حديثه بالقول «طبعاً هذه التسهيلات ليست حبّاً بالإعلاميين أو حرصاً على الحرية، بل هي وضع أُجبروا عليه نتيجة عدم الرضا الموجود لدينا كنشطاء عن حكم الهيئة. إنهم يخشوننا لذلك هم يحرصون على عدم المواجهة».

الاعتقال وفقا لطريقة التعاطي

المصادر التي تحدثت لـ عين المدينة أسهبت في موضوع تعاطي المصور أو الصحفي مع بعض القضايا الحساسة، فـ لعنصري (المكان وطريقة التعاطي) علاقة هامة مع السماح بالتصوير أو تعرض الصحفي للاعتقال أو مصادرة معداته.

قدّم عبد قنطار، الذي يعمل مع وكالتي الأناضول التركية واي اف بي (AFP) الفرنسية، وُجهة نظر معقولة حول هذه النقطة، إذ «يتفاوت حجم المضايقات حسب المادة المصورة. في بعض المواد لا تحصل أي مشاكل، مثل تغطية حادثة قصف أو معارك مع النظام، على سبيل المثال». في المقابل تتسبب بعض المواد الإعلامية بمضايقات للصحفي كـ«استطلاع الرأي، قضايا المهاجرين، مناصرة فصيل ضد فصيل آخر»، قائمة المواضيع المحظورة هذه قد تُعرض صاحبها للاعتقال فوراً.

أما بالنسبة لعنصر المكان فيستعرض قنطار مجموعة من الأماكن التي يصعب فيها ممارسة حرية الصحافة دون التعرض للأذى، أهمها مدينة إدلب وريف إدلب الغربي (جسر الشغور وحارم وسلقين)، ويعزو السبب إلى وجود أعداد كبيرة من المهاجرين وضعف نشاطات المنظمات المدنية فيها.

يعتمد قنطار على بيع الصور لتأمين دخل جيد لعائلته، إلا أنه يخشى كباقي زملائه من الاعتقال أو التوقف عن العمل الذي يؤمن له «حياة كريمة» مقارنة بباقي الأعمال المتوفرة في المدينة، على حد قوله.

الترخيص

رُوّج إعلامياً لمعظم القضايا التي تعرّض خلالها صحفيون للانتهاك في إدلب بعدم الحصول على ترخيص، وهو بطاقة يحصل عليها المصور تُجنّبه المساءلة وفقاً لما يتم الترويج له في المنطقة. أما من الناحية العملية، فقد تبين من خلال المعلومات التي حصلت عليها عين المدينة أن الحصول على بطاقة ترخيص ليس هو ما يحمي الصحفي أو يساعده على ممارسة عمله، بل تلعب أمور أخرى، مثل المعرفة الشخصية وعدم الاقتراب من القضايا الحساسة ومكان وتوقيت التصوير، دوراً حاسماً في هذه المسألة.

عبد قنطار لم يحصل على بطاقة من هذا النوع، ومع ذلك يمارس عمله بشكل طبيعي بالرغم من تعرضه للاعتقال في 2013، عقب الهجمات التي شنتها جبهة النصرة على جمال معروف قائد جبهة ثوار سوريا. مطيع جلال أيضاً لا يستعمل هذه البطاقة على الرغم من التعب والمشقة التي بذلها في الحصول عليها فور تحرير إدلب وتسلم جيش الفتح زمام الأمور فيها. وعن طريقة العمل يُخبرنا جلال «عندما نخرج للتصوير نتواصل مع أشخاص معنيين بهذا الأمر، وهكذا نعمل دائماً»، و«بسبب كثرة النشطاء والوكالات وندرة من يحمل ورقة التصريح، لم يعد المعنيون مهتمين بهذه البطاقة على اعتبار أن المعرفة الشخصية تلعب الدور الأهم في معظم الأحيان».

كانت الإدارة المدنية لجيش الفتح هي الجهة المانحة لإذن التصوير، وبعد سيطرة هيئة تحرير الشام على المحافظة تابعت العمل بقانون الترخيص. وتقول مصادر لـ عين المدينة إن القرار قد أُلغي منذ فترة، ولم يعد الصحفيون يحتاجون لرخصة لممارسة عملهم، الأمر الذي تنفيه حالات الاعتقال السابقة.

إدلب - عدسة الكاتب

الأمر متفاوت وفقا للمنطقة

بعيداً عن مدينة إدلب؛ تختلف قوانين التصوير من منطقة لأخرى، فهناك عشرات المدن والبلدات والتي تتمتع بحكم ذاتي إلى حد ما تسمح بالتصوير دون قيود، كما يقول محمود (اسم مستعار) وهو ناشط صحفي من دمشق، ففي «مدينة بنش يُرحّب معظم أهلها بالمصورين بشكل يدعو للراحة والاطمئنان»، ويمكن لأي شخص التقاط الفيديوهات والصور التي يريدها دون أن «يُسأل عن اسمه أو الجهة التي يعمل لها».

في المقابل تسود طبيعة معاكسة في بعض البلدات التي يُسارع أهلها لمنع المصورين من ممارسة عملهم، ربما خوفاً من التقاط الصور، أو تجنباً لظهور بلداتهم في الإعلام المعارض. يروي مروان (اسم مستعار)، أحد المصورين الذين استقبلوا مهجري الغوطة عند نقطة قلعة المضيق، حادثة تهجُّم عدد من العناصر التابعة لفصائل حماة على الصحفيين ومطالبتهم «بمنع التصوير دون إبداء سبب واضح»، ولم يمنع الردّ المؤدب للمصورين من «تعرض البعض لمصادرة آلة التصوير أو تحطيمها».

مسألة التصوير تختلف ضمن أماكن تواجد المخيمات المنتشرة بكثرة على الحدود مع تركيا، إذ لا يُمكن لأي صحفي التصوير داخل المخيمات دون الحصول على موافقة من الإدارة العامة للمهجرين التي تربط بين جميع مخيمات الشمال السوري.

إلى ذلك؛ لا يمكن تسجيل أي فارق أو امتياز بين الصحفيين العاملين في الصحافة الأجنبية وغيرهم من مراسلي الوكالات المحلية، وإن كان يُرحَّب بالمتعاونين مع الجهات الأجنبية في بعض الأحيان بشكل مثير للاهتمام، فذلك لأن القضية المستهدفة بالتصوير يُراد تصديرها عبر هذه المؤسسات واسعة الانتشار.

ريف حمص الشمالي خارج حسابات الحكومات والمنظمات والنخوة الشعبية

مهجرو حمص في مدرسة الصناعة بالأتارب - خاص

مصطفى أبو شمس

تزاحمت وسائل التواصل الاجتماعي على نشر صور ومقاطع فيديو ومناشدات لأطفال ومدنيين من ريف حمص الشمالي «تُركوا لقدرهم» بعد تهجيرهم القسري، بلا مأوى أو طعام أو طبابة. وأظهرت تلك الصور والمقاطع علامات اليأس والخذلان التي علَت وجوههم، والدهشة لغياب المنظمات الداعمة أو فرق الاستجابة الطارئة أسوة بسابقيهم من المهجرين.

تلك الحملات والمُناشدات لم تُغيّر في واقع الحال من شيء، فما زال آلاف المُهجّرين يسكنون في العراء، وفي أفضل الأحوال في مراكز إيواء جماعية كالمساجد والمدارس وحتى الصوامع بعد وصولهم إلى محافظة إدلب، إثر رفض الحكومة التركية وفصائل درع الفرات استقبالهم بحجة غياب التنسيق، وافتقار المنطقة لمراكز إيواء تستوعب الأعداد القادمة، فاكتفت باستقبال الدفعة الأولى وعددها (3390) مهجراً، والتي خرجت من ريف حمص في 7 من أيار الحالي ليسمح لها بالدخول بعد يومين من وصولها إلى معبر «أبو الزندين» بحجة عدم التنسيق.

أُغلق المعبر في وجه باقي الدفعات، ولم يُسمح لهم بالدخول إلى مدينة الباب رغم انتظار القافلة الثانية لأكثر من ثلاثة أيام بين طرفي المعبر، وأتى الأمر أخيراً بالرفض. توجهت الدفعات إلى قلعة المضيق في ريف حماه ودخلت إلى محافظة إدلب، «تفاجأنا بالشي الي صار، ما معنا خبر أنو تركيا ما بدها تدخلنا، قالولنا انو كل شي جاهز وانو الاتفاق تركي روسي» يقول أبو عبدو (أحد المهجرين)، الذي أخبرنا أن أكثر من 2500 مهجراً وصلوا إلى معبر «أبو الزندين» ووُضعوا في محطة وقود مهجورة، نساء وأطفالاً وشيوخاً ومصابين دون طعام أو شراب، فقوات النظام سمحت لصهريج مياه الشرب بأن يأتي لساعة واحدة في اليوم، لم يكن هناك حمامات ولا مياه أيضاً، وكان عناصر الشبيحة والأمن يُحيطون بالمكان. الرجال لم تنم وهي تحرس صغارها ونساءها بسلاحها الفردي الذي سمح للمهجرين بأخذه «ايدنا عالزناد، كنا متوقعين الموت بأي لحظة».

لم تفلح كل المناشدات والمفاوضات في السماح لهم بالدخول، أصاب الجميع حالة من اليأس «كل سنوات الحصار لا تعادل هذه الأيام»، ولم تُجدِ مظاهرات الناشطين بالضغط على الأتراك والفصائل، وارتفعت الأصوات هذه المرّة بإعلان الإفلاس والتبعية، فـ«وهم الانتصار والنشوة الذي عاشه الناشطون في الشهرين الماضيين، خلال تهجير أهالي الغوطة، تكسّر على أسوار حمص» يقول الناشط أسعد الخطيب، والذي أرجع الأسباب للاقتتال الحاصل بين الفصائل وضعفهم وتبعيّتهم، كما اعترف بضعف الاستجابة من الناشطين والمدنيين هذه المرة، فالمظاهرات كانت خجولة، ربما أدركوا أن لا جدوى منها أخيراً!

استقبلت إدلب الدفعات المتبقية من مهجري ريف حمص والبالغ عددهم (32258)، توزّعوا على أكثر من 20 منطقة ومركز إيواء ومخيم مؤقت، ونتيجة توالي وصول قوافل المهجرين منذ بداية 2018 واستقبال أكثر من 300ألف مهجر من ريفي إدلب وحلب الجنوبيين، و118292مهجراً من الغوطة الشرقية وجنوب دمشق وريف حمص، استنفدت المنظمات الإنسانية كل طاقاتها وغابت الخدمات الضرورية عن مراكز الإيواء المكتظة (إن وجدت)، واحتجّت المنظمات بغياب التنسيق وعدم وجود الإحصائيات إلّا أن «منسقو الاستجابة في الشمال السوري» فنّدت هذه الادعاءات، وقالت إنها قدّمت إحصائيات دقيقة لجميع المنظمات بالأعداد والأعمار والحالات الصحية! وقال منسقو الاستجابة أن 60 % من المهجرين لا يتوفر لديهم ثمن وجبة إفطار خلال شهر رمضان، في حين اكتفت حكومتا الإنقاذ والمؤقتة بالمشاهدة من بعيد، وضعُفت الاستجابة الشعبية التي ساعدت خلال الأشهر الفائتة بحلول جدية وسريعة.

أنس العبارة من مدينة «الحولة - تلدو» استغرق وصوله إلى قلعة المضيق أكثر من 40 ساعة في الدفعة الخامسة ليحظى بخيمة في مدرسة الصناعة في الأتارب، أما أبو أحمد من نفس المدينة فتخلو خيمته حتى من الحرامات والإسفنجات، لا ماء ولا طعام ولا أدوات طبخ، «طالبناهم بإغاثات وما لبونا، ما بيكفي الوجع الي عشناه عالطريق» يقول الرجل الذي أخبرنا أن الفصائل العسكرية الموجودة في إدلب أخذت بعض العناصر وعائلاتهم المنتمين لهم أو المرتبطين بهم بعلاقات قديمة، وتركوا الباقين لقدرهم.

ما يحدث لأيقونة الثورة السورية (حمص) إمعان في الذلّ والإحباط، إذ جرى، منذ البداية، تصوير الضابط الروسي وهو يُملي على الفصائل شروط تسليم المنطقة والأسلحة الثقيلة، ويضعهم أمام خيارات التهجير أو البقاء في «حضن النظام» أو الموت وتدمير المنطقة، لتكتمل فصول معاناتهم على حاجز ملوك والسمعليل وما تعرضوا له من تفتيش وإهانات وألفاظ نابية وإشارات سيئة في الطريق الذي سلكته الحافلات عمداً بين القرى العلوية، ثمّ منعهم من دخول أراض سورية، وما يحصل الآن لهم من جوع ويأس وذل، دفع بعضهم للحديث عن العودة إلى نظام الأسد، آخرون أظهروا ندمهم على خيارهم الخاطئ الذي اتخذوه بترك مدنهم وبلداتهم، أما الباقون فقد ناشدوا عبر مقطع فيديو «أهل الخير» لا «المنظمات التي وصفوها بأصحاب الشعارات الكاذبة» لمساعدتهم و الوقوف إلى جانبهم، ليصل الحال بأحدهم أن يطلب ممن لديه القدرة أن يأخذ أطفاله قبل أن يحترق قلبه عليهم «عندي هالطفلين تعوا خدوهم ولا شوفهم عم يموتوا قدامي».

السويداء.. سوريا الأسدية مصغرة
بعصابات وحزب ومخابرات ورجال دين

عبيدة نبواني

لم تخرج محافظة السويداء عن سيطرة نظام الأسد، ما يجعلها تُمثّل، إلى حدٍّ كبير، صورة مصغرة لمستقبل الدولة السورية إذا باتت تحت حكم النظام مرة أخرى، وقد يُلخص تنوع الميليشيات والولاءات والتوجهات فيها، إلى حد ما، بعض ما يمكن مُلاحظته في أي منطقة أخرى يسيطر عليها النظام، أو سيسيطر عليها لاحقاً. ورغم أن المحافظة لم تشهد عمليات قتل جماعي وتهجير ممنهج واعتقالات بالجملة مثل كثير من المحافظات الأخرى، إلا أنها تمثّل نموذجاً للآلية التي يُمكن أن يتّبعها النظام في حكم الدولة التي تُدير أجزاءها مجموعات مسلحة قد لا تخضع لسلطته الكاملة، إلا أنه يستطيع أن يخلق لها مصالح تتطلّب وجوده، ولو بصورة شكلية.

تشهد السويداء، وطوال السنوات الماضية، فلتاناً أمنياً في ظل انتشار مجموعات قادرة على امتلاك السلاح، وسباق أجهزة الأمن التابعة للنظام وحلفائه على تجنيد مزيد من أبناء المحافظة في صفوف ميليشيات تتبع للأمن العسكري وأمن الدولة والمخابرات الجوية، وأخرى تُعرف بتبعيتها لحزب الله اللبناني أو لإيران بشكل مباشر، عدا عن وجود مجموعات مسلحة محلية أنشأت نفسها من الواقع الذي فرضته (ضرورة وجود سلاح بيد الجميع).

ووثّقت شبكة «السويداء 24» المعنية برصد أخبار المحافظة خلال شهر نيسان الفائت، 15 حادثة قتل، بمعدل قتيل كل يومين، إضافة لـ 18 حالة خطف أو اعتقال، بينما يبلغ عدد القتلى المُوثقين منذ بداية العام الجاري وحتى بداية أيار نحو 44 قتيلاً إضافة لـ 42 جريحاً، بمعدّل يُشير إلى مقتل شخص وجرح آخر كل ثلاثة أيام، فيما بلغ عدد حالات الخطف والاعتقال الموثقة خلال الفترة نفسها 113 حالة، بمعدّل حادثة خطف أو اعتقال كل يوم تقريباً.

هذه الجرائم ترافقت مع بدء ظهور علامات التفكك في المجتمع المحلي، وغياب واضح لكثير من القيم الإنسانية والاجتماعية، حيث رصد ناشطون من السويداء خلال الفترة الماضية تزايداً بأعداد جرائم القتل التي ارتكبها مدنيون بحقّ أقارب لهم، من بينها حالات لأبناء قتلوا آباءهم، كما حدث في ريف شهبا الشرقي وفي قرية سالي وغيرها.

وأشار البعض أن الفلتان الأمني لم يعد يقتصر على عمليات القتل والخطف العلنية، وإنما شمل انتشار عدد من المقاطع المصورة التي تُظهر تعذيب مُختطَفين بأساليب وحشية لطلب فدية من أهاليهم، تتراوح بين بضعة ملايين ومئة مليون ليرة سورية، لافتين إلى رصد نحو عشر حالات تعذيب مصورة منذ بداية العام الحالي، من بينها قطع إصبع أحد المختطفين للضغط على ذويه.

كون السويداء خاضعة بشكل كامل لسيطرة نظام الأسد، فالعصابات المنتشرة فيها لا يُمكن إلا أن تتبع له، سواء بشكل مباشر، أو تربطها صلات مع أجهزته الأمنية، ما يُتيح له أن يكون المُتحكم الأساسي بجميع الأحداث، التي قد يبدو بعضها أنه يضعف سلطته ويُقوّضها، إلا أنها في الحقيقة تُثير خوفاً متزايداً لدى الأهالي من انتشار الفوضى أكثر في حال غياب النظام، ماانطبع على المطالبات المتكررة، سواء في الأحاديث العامة أو عبر التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تنتقد غياب «الدولة» أو غياب «الأجهزة المختصة» ما يحمل رغبات ضمنية بتدخل هذه الأجهزة أكثر، كما يحمل في الوقت نفسه إقراراً بعدم قدرة المجتمع المحلي، الذي بات مفككاً بشكل واضح، على إدارة شؤونه بنفسه.

ولم يُفوّت النظام أي فرصة للترويج لتلك الفكرة باستغلال رجال الدين، وهو ما استجاب له «شيوخ العقل» في السويداء، وهم السلطة الدينية الأعلى في المحافظة، عبر توزيع بيان يقضي بضرورة «التصدي لأعمال الخطف والسلب والسرقة والتعاون مع مؤسسات الدولة والجهات المعنية لفرض هيبة الدولة».

كل ذلك بالتزامن مع فتح الطريق أمام عناصر من تنظيم «داعش» لتنفيذ عمليات في ريف السويداء الشرقي، حيث أعدم التنظيم ثلاثة مواطنين من ريف دمشق في منطقة الكراع شرق السويداء، كما اعتقل اثنين من أبناء محافظة درعا أثناء عودتهما من مخيم الركبان في البادية السورية، إضافة لاعتقاله ثلاثة مدنيين في بداية آذار الماضي، بينما يعتبر البعض أن هذه العمليات ليست سوى رسائل يُحاول النظام إيصالها لأبناء المحافظة حول أهمية وجوده كحامٍ لهم من التنظيمات المُتطرفة.

هذه السياسات، التي مارسها النظام طوال السنوات الماضية، لم تقتصر على السويداء، ولكنها سياسات يمارسها بشكل يومي في جميع المناطق التي يشعر أن سيطرته فيها غير مستقرة أو مُهددة، فالفوضى والفلتان الأمني والخوف الذي يمكن أن ينتشر جراءهما بين المدنيين، تشكل جميعها أُسساً يعتمد النظام عليها لإيهام الأهالي بضرورة وجوده، وهي تُشابه إلى حدّ بعيد عمليات الاغتيال التي يُتّهم النظام بالوقوف وراءها، سواء في درعا أو إدلب أو سواها، لخلق حالة من الفوضى تدفع للشعور بعدم الأمان في المناطق المحررة، وتُفسح المجال في الوقت نفسه لبعض التابعين له في تلك المناطق لترويج مثل هذه الأفكار بشكل أكبر، بحجة أن حكم النظام أفضل من حالة الفوضى وانعدام الأمن تحت جناح الفصائل.

مجلس محافظة درعا الحرّة والتحدّي في إثبات الوجود

أحلام السعادات

مجلس محافظة درعا الحرة واحداً من أهم البنى الإدارية في الجنوب السوري، والذي يجمع تحت مظلّته المجالس المحلية في القرى والهيئات المدنية والثورية مع تزايد الاحتياجات وتشتّت الجهود؛ وذلك بعد نجاح المجلس في تعزيز قاعدة شرعيته وعامل الثقة بقربه من الأهالي. لكن تبقى العوائق الأمنية والمالية والتنظيمية موضع تساؤل بالنسبة لاستمرار عمله.

كان لمجلس المحافظة دوراً مهمّاً خلال الدورات الماضية في حلّ عددٍ من المشاكل الكبيرة كالمساهمة في بناء وتفعيل المنطقة الحرة، ودعم دار العدل، وتنظيم عمل الصوامع، وشراء القمح من الفلاحين وتخزينه في الصوامع لتحقيق أمن غذائي نسبي للمناطق المحررة وسحب هذه الورقة من يد النظام.

ونجح مجلس المحافظة، إلى حد ما، في تأسيس آليات محاسبة ورقابة داخلية وخارجية تتوافق مع الظروف التي يعمل فيها، متجاوزاً مشكلة قلّة الكوادر العاملة نتيجة محدودية مصادر الدعم المالي وضعف التدريب، كما أنجز مشاريع زراعية وتنموية داخل المناطق المحررة خلال السنوات السابقة، أهمها مشروع إعادة تشجير الأراضي الزراعية والسّجل العقاري وإدارة معبر نصيب المحرر الحدودي مع الأردن.

ويملك المجلس قوة تنفيذية صغيرة، لا ترقى إلى جهاز شرطة متكامل، يبقى المجلس بحاجته، لتنفيذ القرارات الصادرة عنه، وعن كافة المديريات، ويُساعده في تأدية مهامّه من تنظيم العمل، وتفعيل عمل المؤسسات الثورية وضبط علاقتها بالمدنيين ضمن أنظمة وقوانين تحكم المناطق المحررة بما يتناسب مع الواقع الحالي.

وعلى الرغم من ذلك، يؤكد رئيس المجلس علي الصلخدي لـ «عين المدينة»، أن مجلس محافظة درعا الحرة حقق 80 في المئة من خطة عمله، وأنه «الأفضل تقريباً بين باقي مجالس المحافظات، لأنه مُتكامل ويتألف من 12 عضواً والمحافظ ونائبه»، ويضم مكاتب زراعية ومالية وتربوية وصحية وقانونية وغيرها، واصفاً الهيكلية التنظيمية للمجلس بـ «الجيّدة»، وأموره الإدارية بـ «الممتازة».

أما القوة الأمنية التي تدعم عمل المجلس، فهناك نحو 25 عنصراً مسلحين بأسلحة خفيفة يتلقّون رواتب من مخصصاته المالية، كما يشير «الصلخدي» أنه في حال حصول أي اعتداء على المجلس أو أحد أعضائه فإن كافة فصائل الجيش الحر معنيّة بالأمر، معتبراً أن علاقتهم بالأخيرة «جيدة»، في ظل وجود تنسيق بين المجلس ودار العدل والفصائل عند الحاجة ولحلّ أي مشكلة تحدث في المنطقة. وتعمل عدة فصائل على حماية مبنيي المجلس في مدينتي نوى والحراك، إضافة إلى تأمين اجتماعاته.

لم تقع أي حالات اعتداء فردي أو جماعي من قبل الفصائل العسكرية على المجلس إلى الآن، وفق ما أكّد «الصلخدي»، الذي أوضح أيضاً أنه في حال حدث ذلك فسيُحاسب المعتدون بالرجوع إلى دار العدل، حيث أن كافة الفصائل وقّعت ميثاقاً بأنها تخضع لسلطة الأخيرة، كما سيتم اللجوء إلى العلاقات الشخصية أو فصائل أخرى في حال وجود خلافات أو اعتداءات شخصية.

وعانى مجلس المحافظة منذ تأسيسه من ضعف التمويل، مقارنة مع حجم النشاط والعمل والمصاريف، بسبب الأزمة المالية التي مرّت بها الحكومة المؤقتة وأزمة الائتلاف، ما أثّر بشكل كبير على آلية التخطيط التي كانت بحاجة إلى وضع مالي شبه مستقر.

واعتمدت استراتيجية المجلس منذ تشكيله على تغطية احتياجات المدنيين من خدمات وإغاثة وأفران ومطاحن وآبار مياه، والسعي لبناء شراكات مع مؤسسات ومنظمات لتغطية هذا الجانب، إضافة إلى تقوية المجلس مؤسساتياً عبر بناء دوائر وهيئات ومؤسسات تُغطي كافة وظائف الدولة الغائبة، كمديريات نقل ومياه وشؤون مدنية وسجلّ عقاري وغيرها.

وتستمر المعاناة من قلة الدعم، في ظلّ تلقي المجلس وعوداً من مشروع سوريا لتقديم التمويل له ولمديريتي المالية والزراعة، حسب ما أفاد رئيس المجلس، والذي يؤكد عدم وجود أي جهات محدّدة تدعمهم بشكل دوري ومنتظم.

يُدير مجلس المحافظة أغلب المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ويُشرف على عمل نحو 76 مجلساً محلياً، تُعاني بدورها من عقبات في تشكيلها، إذ لا يتم اختيار الأعضاء بطريقة ديمقراطية، بل يكون وفق حسابات خاصة تتعلق بأخذ كل عائلة أو عشيرة مقعدًا في المجلس، يتناوب على رئاسته الأعضاء لمدة يُتّفق عليها، كما تشترط الفصائل العسكرية تعيين بعض الأعضاء من المحسوبين عليها في بعض الأحيان، كما تُحرم المرأة من المشاركة في هذه المجالس، لحسابات خاصة تعود إلى طبيعة المجتمع في درعا.

وواجه مجلس المحافظة عدّة عقبات وصعوبات تمثلت بعدم وجود قوانين ناظمة تُسهّل عمل المجالس والدوائر في المناطق المحررة وبناءها مؤسسياً، لذا كان العبء مضاعفاً بالاجتهاد الذاتي ووضع تصوّر مناسب لهذه القوانين لكي يتم العمل عليها بما يُناسب وضع المناطق المحررة.

مرابون في دمشق على هامش الحرب والعوز

John Arthur Lomax

برهان نوفل

يبدو أن مقولة «ألّا رابح في الحرب» لا تنطبق على كثير من الأعمال المشبوهة التي تزدهر تحت أزيز الرصاص. وكلما عمّ الدمار واستشرى الفساد انقلبت أحوال غربانها من كساد إلى اكتناز واقتناص فرص.

أبو سمير يُدير مكتباً لتعليم قيادة السيارات في إحدى ضواحي دمشق، لا تتجاوز مساحة المكتب بضعة أمتار مربعة، لو قصدته لتتعلم القيادة لأرسلك إلى المدرسة فعلاً، وساعدك في الحصول على الرخصة. ولكن المكتب المتواضع لا يبوح بقائمة من الخدمات التي يُقدمها أبو سمير بدون رخصة، من إقراض الأموال بالفائدة إلى تصريف العملات، وقائمة من الأعمال التي تنتمي إلى ما يُسمى السوق السوداء.

في دمشق، مثل كثير من المدن، هنالك من يستغل حاجة من يكون في أمس الحاجة، وليس بالأمر الغريب أن تجد مرابين يُقدمون الأموال بفوائد مرتفعة. فأبو سمير لم يبدأ عمله في السنوات الماضية، إلا أن حجم أعماله في سنوات الحرب فاق ما كان يطمح إليه من ممارسة هذا العمل، الذي كان يُمارسه بحيطة أكبر ومناسبات أقلّ قبل الحرب.

ويعود ازدهار أعماله حسب رأي منال، وهي موظفة بنك سابقة، إلى حاجة شريحة أكبر من الناس لتلك الأموال في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتوقف البنوك والجمعيات الأهلية عن العمل من جهة، وحصول المرابين على حماية تصل لحدّ الحصانة من قبل ضباط النظام ومسؤوليه الذين فتحوا باب الاستغلال والنهب على مصراعيه.

يقضي أبو سمير وقته بين سوريا ولبنان وتتعدد مجالات عمله. لم يكن الوصول إليه سهلاً، فما زال يُراعي الحذر وكأنه من متطلبات المهنة، مع أنه يتعامل بجرأة وحسن استقبال، وكأنه يُدير عملاً خيرياً.

كان اللقاء معه مُقتضباً؛ سارع فيه بالدخول في صلب الموضوع، وهو قرض بقيمة ألف دولار لمدة (6) أشهر، حيث حدد الفائدة الشهرية بمئة دولار شهرياً، مع ترك رهن بقيمة تتجاوز ألفي دولار قبل تسليم المبلغ. بدا مُمتعضاً بعض الشيء حين أخذت الأسئلة شكل الاستفسار، ولكنه سارع بالإجابة عنها بدون تردد، حيث فصّل أنه يقبل جميع أنواع الرهن من عقارات وسيارات ومُقتنيات ثمينة، كما يقبل بكفالة تجّار معروفين مع «التبصيم» على سندات أمانة. انتهى الحديث معه حين شعر بعدم جدّية الطلب: قام بإجراء اتصال وغادر المكتب كما دخله مبتسماً.

عند عجز المَدين عن الدفع يقوم المُرابي بالاستيلاء على الرهن إذا كان بحوزته، كالذهب والمجوهرات، كما يقوم بتحريك (إشارة الرهن) على العقار أو السيارة ليتمّ وضعها للبيع في مزاد علني بأسرع ما يمكن.

أما بالنسبة لسندات الأمانة فيقول محام من دمشق (طلب إغفال اسمه) «إن العَمل الربوي بكافة أشكاله ممنوع وفق القانون، وإن سند الأمانة يُخفي عقداً ربوياً في واقع الحال. ويمكن إثبات ربويّته بالشهادة والكتابة، إلا أنه مثل أي سند دين يمكن وضعه بالتنفيذ، وفي حال رفض المنفذ عليه لموضوع السّند، يضطر مدير التنفيذ الى إحالته للمحكمة، ويُنفّذ بعد صدور حكم قضائي مُكتسِب الدرجة القطعية». لهذا يعتمد المرابي على الرّهن بالدرجة الأولى، بينما يكون سند الأمانة ضمانة إضافية تحمل بصمات المَدين وتُعطي للدين الرّبوي مظهراً قانونياً.

في الحالات التي يضطر فيها مرضى للاستدانة بالفائدة لإجراء عملية جراحية أو لشراء دواء باهظ التكلفة، لا يُبدي المرابون أي تعاطف، بل يتشددون بشروطهم، فيرفضون تبصيم المريض على سند الأمانة خشية وفاته، ويستعيضون عنه بتبصيم أحد أبنائه على السند، فضلاً عن رفع قيمة الرهن وطلب كفيل إضافي.

يعمل وليد حداداً بالمياومة في ورشة، احتاجت والدته المريضة لعملية زرع شبكات في القلب، يصل سعر الشبكة الواحدة إلى ما يزيد عن (300) دولار، في المشافي العامة والخاصة على حدّ سواء. مُتوسط الدخل الشهري لوليد لا يتجاوز (50) دولاراً، ما اضطره لرهن منزله الذي بِيع فيما بعد بثمن بخس، بعد فشله بالحصول على المساعدة من الجمعيات الخيرية لوجود حالات أشد حرجاً من حالة والدته.

هناك حالات أخرى يلجأ فيها المضطرون للاستدانة دون تحديد تاريخ لتسديد المبلغ، حيث يستمرون بدفع فائدة شهرية حتى سداد المبلغ بالكامل مع وضع رهن طول مدّة الدين. قصي سائق سيارة أجرة، لم يجد طريقة لتأمين مبلغ (150) ألف ليرة كتأمين لمالك السيارة إلا بالاقتراض من أحد المرابين، فرهن جهاز موبايل وبصم على سند أمانة مع كفالة من أحد معارفه. نهاية كل شهر يقع على عاتقه دفع (15) ألف ليرة للمرابي، وفي أشهر كثيرة، عندما يفشل بادّخار المبلغ المطلوب، يضطر للاستدانة مجدداً، وعلى هذه الحال يبقى السائق الشاب غارقاً في ديونه، رغم عمله ولساعات طويلة على سيارة الأجرة كل يوم.

ولاية كيليس التركية والنشاط الثقافي السوري

أدباء ومثقفون سوريون ينحتون في الصخر

عبد الغني حماده في مكتبة شغف

فواز الفارس يُحاول سوريون في ولاية كيليس الصغيرة الحدودية، منذ بداية السنة، القيام بمشاريع ثقافية ضداً من الواقع الذي تُتيحه ظروف الولاية، يُضاف إلى ذلك توجّه منظمات المجتمع المدني إلى الإغاثة والصحة، كما تصطدم هذه المشاريع ببيروقراطية الحكومة التركية وصعوبة حصولها على الرّخص الخاصة.

يزيد عدد السوريين في ولاية كيليس الحدودية عن عدد الأتراك، متجاوزاً (180 ألفاً)، وتُشكّل المدينة القِبلة الأولى التي مرّ بها كل الذين دخلوا إلى تركيا من الشمال السوري، قبل أن ينتقلوا إلى مناطق أخرى أو يُهاجروا إلى أوروبا، إلّا أن صغر المدينة وغياب فرص العمل فيها وضعف الأنشطة الثقافية والفكرية لم يحُل دون ولادة نشاط ثقافي بجهود سورية. بينما تكاد تخلو المدينة من النشاطات حتى بداية السنة الجارية، حتى على الصعيد التركي، فلا يوجد في المدينة سوى بعض المكتبات التي تختصّ ببيع القرطاسية ولوازم المدارس، ولاتحوي مركزاً ثقافياً أو مكتبة عامة.

مركز زحل الثقافي أحد النشاطات السورية الجديدة المُبشرة في الولاية، استقطب المركز 1500 زائراً منذ افتتاحه منهم 280تركياً. ويحتلّ قسم الأطفال الواجهة الرئيسية للمركز، ويحتوي على كتب وقصص للأطفال، بالإضافة إلى ساحة للرسم وجدارٍ يُعلّق الأطفال عليه رسوماتهم. يأخذ القسم إلى ممرّ يحتوي على طرفيه رفوفاً لكتب أدبية واجتماعية وتربوية باللغتين العربية والتركية، ثم صالة عليها طاولات للقراءة، وعلى يسار الصالة أجهزة حاسوب بإمكان الزائر استخدامها في عمليات البحث والقراءة، كما يضم المركز مسرحاً خُصص حديثاً لفعالية (حكواتية صغار)، وصالة سينما صغيرة يقول القائمون على المركز إنها ستُفعّل خلال وقت قصير، وستعرضُ أفلاماً مدبلجة للأطفال وأفلاماً وثائقية لليافعين والكبار.

وتقول ندى الجابري التي ترعى نشاطاته من أمريكا «إن المشروع مخصص في جزء كبير منه للأطفال، من خلال دعمهم النفسي، وإشراكهم في أنشطة ثقافية ومسرحية وموسيقية وغنائية بغرض الترفيه، وتعزيز القراءة وتنمية المواهب»، وترى الجابري أن تقديم سلّة إغاثية أو مساعدة مادية، على الرغم من أهميته، يبقى قاصراً، فهناك مهمة أخرى تقع على عاتق الجميع في بناء جيل جديد من خلال التشجيع على القراءة واستخدام التكنولوجيا في التطوير الذاتي، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والترفيهية.

عمر ألحجي، المسؤول الإداري في مركز همة، يشرح أن اهتمام المركز منذ افتتاحه في 2013 انصب على الأعمال الخيرية والإغاثية للنازحين السوريين، بالإضافة لافتتاح روضة للأطفال ودورات لغة تركية وانكليزية ودورات تنمية بشرية وندوات دينية، وفي أواخر العام الماضي أُنشئت مكتبة مدرسية في المركز، تشمل قصصاً للأطفال وكتباً وموسوعات دينية، أهداها الضيوف للمركز. ومنذ شهر تم تدعيم المكتبة، التي تشغل غرفة خاصة بها للمطالعة ولرفّ الكتب التي لا تتجاوز 100 عنوان، بكتب منوعة، ونشاط (رقيم) الذي يقوم على قراءة كتاب ومُناقشته مع روّاد المركز وضيوفه.

بينما أتاح مدير مركز نماء المهني محمود الحسن، وأحد المشاركين في نشاط القراءة الأسبوعي فيه، قاعة ضمن المركز يُفرغها مساء سبت كل أسبوع، ولمدة ساعتين، يتبادل فيها المشاركون الدائمون، وهم قاص وشاعران وثلاثة شبان مهتمون بالأدب، كافّة أنواع الأدب، ويستمعون للضيوف الذين يتم استقطابهم من شبان وشابات.

«لم يتجاوز عدد المشاركين في كل جلسة أكثر من 10 أدباء، إلا أننا وفي كل جلسة نستمع لمشاريع أدبية واعدة من شبان وشابات نُحاول تقييمها وتشجيعها والاستماع لها» يقول الشاعر حسام جابهجي، بينما تقطع آية العبد الله أميالاً من جامعتها في أنطاكيا للوصول إلى كيليس للمشاركة بفعاليات الصالون «أنا سعيدة بمشاركتي بهذا الصالون الأدبي، بدأتُ بالخاطرة واليوم تحوّلت لكتابة القصة القصيرة، أسعى جاهدة للحضور والتواجد كل سبت لأسمع أصدقائي آخر ما كتبت، وأسمع منهم كل جديد».

بجانب آخر، وضمن نشاط ثقافي ربحي، وفي شارع فرعي، وعلى رفوف زهرية اللون، وضع القاصّ عبد الغني حماده بعض الكتب (روايات وكتب سياسية وشعرية وقصص أطفال) ليفتتح أول مكتبة عربية في كيليس في آذار الفائت، لبيع الكتب وإعارتها لمن لا يملك ثمنها، لتشجيع القراءة التي يراها اندثرت اليوم.

يستقبل القاص زواره بفنجان قهوة، وهو يشرح عناوين الكتب وأهميتها والحفاظ على الهوية العربية والتعرّف على كتابها. الإقبال كان ضعيفاً في البداية، والظروف المادية السيئة حالت دون إثراء المكتبة بعناوين كثيرة، إذ تضم المكتبة ما يقارب (200 عنوان)، كما أن دُور النشر رفضت تزويد المكتبة بالكتب (برسم الأمانة).

استعان الأستاذ حماده بصفحات التواصل الاجتماعي في الولاية للتعريف بمكتبته، يضحك القاص وهو يخبرنا أنه يُعير كتاباً كل يوم لقاء نصف ليرة تركية، وهو ما يعدّه إنجازاً، فقد أعار (40 كتاباً) وباع أكثر من 100 خلال الشهرين الماضيين، على الرغم من تجاوز سعر الكتاب 30 ليرة تركية.

صدام الجمل المُجرم الذي التقطته داعش فزاد إجراماً

هيثم الحنت

تغيّرت الكثير من الأمور منذ أن كانت تُرفع اللافتات في مدينة البوكمال لتحيّة «القائد أبو عدي النعيمي» صدام الجمل بعد تسلّمه منصب القائد الثوري للجبهة الشرقية في هيئة أركان الجيش الحرّ المُشكّلة حديثاً آنذاك، وتخرُج بعد ذلك المسيرات لتفديته بالروح والدم على مواقف له في مدينته، لكن ليس من بين تلك الأمور المتغيرة الجمل نفسه.

ينتمي الجمل، المُتحمس للتظاهر والقتال من أجل المنخرطين فيه، لزمرة (ولد البلد)، الجماعات المحلية المنتشرة في المُدن الصغيرة وعلى أطراف عواصم المحافظات تربطها عصبية المكان. والبلد هنا مدينة البوكمال ذات التركيبة العائلية في محيط عشائر الريف. ويتقاطع أفراد هذه الزمرة بحمل همّ الدفاع عن مصالح العائلة فالحي فالبلد ضد أي منافس خارجي على مكانتهم، وبشرط التعامل معه باللغة المألوفة السهلة، لغة القوة، لكن ذلك لا يضمن عدم انحراف تلك الزُمرة لجماعة خارجية فائقة القوة، إلى الحد الذي تنقلب فيه على مجتمعاتها.

ليس جديداً التباس مواقف أفراد من تلك الزمرة واستعصاؤها على التصنيف أو التوقّع، بحيث لا يُشكّل الجمل استثناءً قياساً لقادة ومقاتلين آخرين تقلّبوا، ومازالوا يتقلّبون، بين صفوف كتائب الجيش الحر ومنظمات المجتمع المدني والفصائل الإسلامية وتنظيم الدولة وقطعان الدفاع الوطني وحزب الله وتنويعات ميليشياوية أخرى من الحرس الثوري. أو قياساً لمُخبرين ورُصّاد ومُرتزقة. لكن موقع مدينته على الخارطة ضمن الشروط السياسية وقتها، وجرأة الجمل التي اكتسبها قبل الثورة من العمل في الممنوعات والتهريب والنزاع مع أجهزة الأمن في المدينة الحدودية، إلى جانب انعدام المسافة بينه وبين جمهور انطبعت في مخياله صورة وحيدة عن القائد، يُجسدها الرئيس العراقي السابق صدام حسين، جعله يتحول من (أبو عبيدة) إلى (أبو عدي) بعد مشاركته في تحرير مدينة البوكمال ومطار الحمدان خريف العام 2012، ولكن كذلك بعد ظهور مُزاحمين له على قيادة المدينة.

حتى اشتداد عُود جبهة النصرة بانضمام غالبية أفراد كتيبة جنود الحق ذات التوجه السلفي لها بقيادة فراس السلمان، لم يكن صعباً تنقّل الجمل بين الدّشم التي راحت ترفعها الفصائل في وجوه بعضها البعض، مستنداً إلى روح الرفاقية التي تجمعه، ولواؤه الله أكبر، بالمقاتلين. بالغالب كان ذلك مبشراً بالنسبة للجمل، كون السيطرة في مُتناول اليد حين سيقترب من الزعامة -إحدى البشارات سحب اسم لوائه الله أكبر على المدينة- لكنّ ذلك لم يعدْ متاحاً بعد تضخّم قوة (النصرة) وتنافرها معه، وبالتالي انفصال الأنداد وابتعادهم. ومع امتلاك قابلية دائمة لخلق أعداء يُهددون البلد، واستعداد دائم للقتال، شارك الجمل بعناصره في معارك بدائية صغيرة متفرقة، في النصف الأول من العام 2013، لم يكن أفظعها في ريف الحسكة لجلب انتصارات ودماء ودعم عابر للحدود وقمح، ولا أقربها في ريف البوكمال ضد عشائر بمحيط المدينة لتثبيت ملكية آبار النفط والبحث عن شبيحة محتملين.

من الصعب فصل الخلافات السياسية للدّاعمين وقنواتهم عن الخلافات المحلية للجماعات المتنافسة على السيطرة، أو فصل الخلافات عن العلاقات الموروثة، بحيث سبّب التوجه التدريجي نحو قتال القاعدة ثم الدولة الإسلامية مأزقاً للجميع. والجمل، الذي صار تمدّدُ جبهة النصرة في مدينته يُهدد سلطته الجديدة، اختار قتالها في صفوف ألوية أحفاد الرسول بداية الثلث الأخير من العام 2013، على قتال الدولة الإسلامية التي أجهزت على أخيه أحمد في معمل الغاز كونيكو بصمت قبل أن تقتل (النصرة) أخاه عامر نهاية العام 2013، التي شهدت محاولة عامر ثنيَ شقيقه صدام عن مُبايعة (الدولة) ثم أخذ مكانه في قيادة اللواء الذي تركه بسلاحه الخفيف، وتوجه بالثقيل لقادته الجدد في الرقة.

قفز الجمل ببيعة (الدولة) على خطرين مُتداخلين هددا حياته مباشرة، (النصرة) و(الدولة)، وأمدّا بعضهما البعض بالعناصر والعبوات الناسفة، وكانا ما يزالان يبعدانه عن زعامة المدينة، ففضّل الانصياع للدولة، المُنافس الخارجي فائق القوة، على الانخراط مع الأنداد في الجبهة وغيرها من الفصائل المحلية، وسط فوضى تضرب الجميع، ودماء بدأت تسيل تنبِيء أنه لم يعدْ مكان للتراجع.

قضت المجزرة التي نفّذتها (الدولة) عند دخول البوكمال بقيادة الجمل، وراح ضحيتها أكثر من خمسين شخصاً، على آخر محاولة مقاومة محلية، اعتماداً على الروح الرفاقية والنخوة التي دفعت الشباب للنزول إلى الشوارع لصد (الدولة) التي لم يكونوا خبروا دمويتها الفائقة وقتها، لذلك كان الردّ على الروح الجريحة بالتمثيل بجثة نادر شقيق صدام الآخر بمشهدية جعلت السرديات تُحيل، بأثرٍ رجعي، بيعته السابقة للتنظيم إليها.

صقل التنظيم دموية الجمل واستعملها في تشتيت خصومه، قبل أن يُسيطر على البوكمال بتواطئ البعض منهم، ليكمل الجمل مسيرته كأحد أعلام التنظيم المحليين إلى حين اعتقاله. وسيظل نموذجه المغامر يستهوي معجبين من أبناء المدينة، بينما يراه الغالبية مجرماً، ولأسباب لا تتعلق بالضرورة بتصنيف «الدولة» جماعة إرهابية.

مآلات اللجوء السوري في أوروبا

منار ديب

ربما كان لجوء أعداد متزايدة من السوريين إلى أوروبا واحداً من أغرب موجات اللجوء الحديثة، لناحية زيارة مؤيدين للنظام منهم للمكان الذي يُفترض أنهم أُجبروا على الفرار منه، ولناحية التباس الموقف السياسي لدى كثيرين بينهم نحو قضية مصيرية، ولناحية قدوم البعض من دولة ثالثة كانوا يعيشون فيها بشروط مريحة، وفي جميع الأحوال لم يكن الأمر غالباً فراراً من الموت إلى بلد مجاور، بل رحلة مخططة ومكلفة وصوب جغرافيا بعيدة.

شهدت الشعوب التي عرفت بلدانها اضطرابات، أو ثورات أو حروب أو تعرضت لظلم أو ملاحقة أو إبادة، موجات من الهجرة إلى قارات بعيدة، لكن لم تعد الأجيال اللاحقة منها إلى الموطن الأصلي، حتى على سبيل الزيارة، إلا بعد حدوث تحولات تاريخية في بلدانها تصل إلى حدّ الانقلاب الجذري وانتفاء التهديد الحقيقي الذي بقي مستمراً لعقود، كما أنها في منافيها التفّت حول قضية واحدة لم تكن موضع خلاف لديها في الموطن الجديد.

يمتاز اللجوء السوري بأن الحدث الذي كان مسبباً له لايزال قائماً، ولاتزال صلة الكثيرين بالبلد قريبة وقوية، كما أن للعديدين أقارب وأصدقاء لايزالون في الداخل، فيما تُتيح وسائل الاتصال الحديثة الحصول على صورة تفصيلية عن ما يحدث في البلاد، ومعرفة عن كثب بكافة مناحي الحياة هناك، لكن الخطورة تنشأ من إغراء نغمة أن (ترجع سورية كما كانت)، وهي تعني ضمناً إضفاء صبغة من المثالية الزائفة على سورية ما قبل الثورة، كما تؤدي إلى ضرب من المصالحة الجماعية مع النظام المُتسبب بالكارثة، مصالحة على مستوى الوعي، أي تطبيع بحكم الأمر الواقع يبدأ فردياً، فيما لاتزال شرائح واسعة من نتاج التربية البعثية غير قادرة على ذلك الفصل القاسي والضروري بين البلد والنظام.

معظم السوريين لايزالون يلتفتون وراءهم، وإن كان هذا أمراً طبيعياً، إنسانياً وعاطفياً، إلا أنه يعني أن ثمة شعور بالمؤقت، من الناحية النفعية الانتهازية، يتحول ذلك لدى البعض إلى الحصول على إقامات وجنسيات، افتتاح مشاريع أو نيل شهادات دراسية، ومن ثم العودة إلى حضن الوطن مع مزايا جديدة أتاحتها (فرصة) الحرب.

من ناحية ثانية يحُول الشعور بالمؤقت لدى آخرين دون الانخراط في الحياة الجديدة في البلدان المستقبلة، وبقاؤهم على الهامش أو أسرى لأحداث بعيدة وذكريات.

قد يُفهم من اللجوء أنه فعل تمّ قسراً، وهو مختلف عن الهجرة الإرادية، وبانتفاء الشروط التي أدّت إلى حدوثه فإنه لا يعود له مبرر، تنتهي الحرب فيعود اللاجئون إلى ديارهم. لكن تاريخياً، قلّما عاد لاجئون. وبما أن اللجوء السوري من أغرب موجات اللجوء، فإنه من المُتوقع أن يعود عدد لا يُستهان به ممن عدّوا لاجئين، وبالتحديد من أوروبا، ولاشيء يمنع ذلك إلا المزيد من التحسن في الخدمات الأساسية والأوضاع الأمنية في سورية، وشهر عسل الرعاية الاجتماعية الأوروبي يأتي وقت وينقضي ويجد اللاجئ نفسه مُجبراً على إيجاد عمل في نظام اقتصادي صارم وجدّي ويتطلب معرفة، لا مكان فيه للعائلات والعلاقات والمحسوبيات. هذه النقلة الصعبة قلّة ينجحون بالقيام بها، أما البقية، خاصة ممن تجاوزوا الأربعين من العمر، فمصيرهم العطالة، أو العودة إن لم يكن إلى البلاد فإلى جوارها، مع عدم مضي وقت طويل على خروجهم، فهم لم يكن لديهم الوقت الكافي لإنشاء صلة خاصة مع المكان الجديد.

لاشكّ أن ثمّة كتلاً وازنة معارضة للنظام بين اللاجئين السوريين في أوروبا، وهذه بالضرورة لن تكون عودتها مُتاحة أو قريبة، إن حدثت، وأحجام هذه الكتل تختلف من بلد لآخر، كما أن شعورها بالدعم والحماية يختلف من دولة لأخرى، ويتأثّر بالمزاج الدولي المتبدّل والموقف المتغير من النظام. كما أن داخل هذه الجماعات نفسها توجد انقسامات تبلورت بشكل أكبر في أوروبا بين تقليديين وحداثيين، إسلاميين وعلمانيين، وما كان صدمة ثقافية للبعض كان مناخاً للحرية للبعض الآخر.

لايزال اللجوء السوري حالة رجراجة، لن تستقر إلا باتضاح الصورة في سورية نفسها، وفي خط مواز ستفرض الحياة الواقعية والمصائر الفردية على اللاجئين خيارات متنوعة، من بينها، خصوصاً لدى الأجيال الجديدة، الحضور الفاعل في المجتمع المستقبل: بدءاً من التمكن من لغة حديثة، حتى العمل والإنتاج في بلد غني، وصولاً إلى التشبع بالثقافة السياسية والحقوقية.

بالنسبة للطاقة الهائلة المسماة اللجوء السوري في أوروبا (نحو مليون لاجئ جُلّهم في ألمانيا والسويد)، ربما كانت المعادلة الذهبية هي الانخراط الفاعل في المجتمعات الجديدة، وهي مجتمعات ديمقراطية يحكمها القانون، والاندماج في ثقافتها العريقة ونظامها الاقتصادي القوي، والعمل على التأثير داخل هذه الدول الكبرى بما تتيحه من وسائل مشروعة لصالح قضية الوطن الأم.

متلازمة محافظ حمص وصرماية الرئيس

محمد جلال

اعتاد أنصار الأسد، والسوريون الذين يعيشون تحت سلطانه، توجيه الانتقادات والاتهامات لأشخاص لهم مناصب ثانوية، لا يُشكلون جزءاً من عصب النظام، متجاهلين الإشارة إلى رجاله الحقيقيين، أصحاب القرار؛ بدءاً من الأسد وعائلته والمقربين منه، وانتهاءاً بأجهزته الأمنية التي تتحكم بأصغر تفاصيل السوريين، والذين تقع عليهم بشكل بديهي مسؤولية كل ما يجري في البلد.

هذه الظاهرة غريبة، ونوعاً ما غير قابلة للتفسير لمن كسر حاجز النظام عام 2011. الثائرون لم يكسروا الحاجز فحسب، بل تجاوزوه بمسافة كبيرة صعّبت كثيراً عليهم فهم عقلية المؤيّد الغريبة وغير القابلة للتفسير.

التجلّي الأكبر لهذه الحالة كان محافظ حمص محمد إياد غزال الذي أصبح شمّاعة لموالي النظام، بحيث يُحمّلونه كل ما لا يعجبهم في المدينة، ابتداءاً من مشروعه «حلم حمص»، وانتهاءاً بانتفاض المدينة ضد نظام الأسد في بداية الثورة.

كِيلت للمحافظ مختلف التّهم التي خصّته دوناً عن باقي المسؤولين والجهات ذات السطوة في المدينة: فاسد وضعيف فنياً ومُستبدّ إدارياً، وساهم بسيطرة الثوار على المدينة، إما بتراخيه أو بتعامله مع الثوار ذلك الوقت.

العقلية تلك اختزلها منشور على موقع (الأيام السورية) تحت عنوان (محمد إياد غزال عميق في ذاكرتنا كجرحنا) «جعل حمص وكأنها ولاية ليست لها علاقة بأي مؤسسة أو دولة، بل دولة مستقلة بذاتها، لها أعرافها وتقاليدها وقوانينها الخاصة، والتي تتبدل وتتغير حسب الأحلام، وحسب عدد ساعات النوم لواليها». المنشور يكشف ألا مشكلة في المدينة سوى هذا الرجل. العقلية ظلت تُحلّل بهذا الاتجاه، والاتهامات المشابهة طالت خلَفه طلال البرازي، خصوصاً بعد ردة فعل عنيفة من مؤيدي النظام على تفجيرات استهدفت المناطق ذات الأغلبية العلوية في المدينة.

متلازمة (محافظ حمص) امتدت لتشمل كل المناطق التي يُسيطر عليها الأسد، بعد أن راجت موضة الانتقاد ومحاربة الفساد على وسائل الإعلام الرسمية، أو الطارئة في زمن الثورة، ولا سيما المنصات الإلكترونية، التي طالما خشي نظام الأسد منها سابقاً، ويستخدمها اليوم لترويج روايته عن الثورة، وتمرير الرسائل إلى مؤيديه ومعارضيه.

أخذت وزارة الصحة مكان (محافظ حمص) عند اكتشاف المقابر الجماعية لجنود النظام بالقرب من مدينة الطبقة، وتعذّر التعرّف على الجثث المتحللة عن طريق تحليل الحمض النووي لتكلفتها الباهظة؛ شعرَ أقارب قتلى النظام بالإهانة بعد أن طُلب منهم التعرف على أبنائهم عن طريق اللباس والأحذية والخواتم وبعض المقتنيات الشخصية، وصبوا جام غضبهم على الوزارة، وحمّلوها مسؤولية هذا الفعل المهين.

في موقفٍ مشابهٍ ظهر (محافظ حمص) على شكل وزير المصالحة علي حيدر عندما اتّهمه أقارب مقاتلي قوات النظام الذين اختفوا على جبهات الغوطة الشرقية، بعد أن تم وعدهم أكثر من مرة بتحريرهم من قبضة المسلحين الذين خطفوهم.

الهجوم على كاركتر (محافظ حمص) يرتبط دوماً بتأكيد الولاء لـ «صرماية» بشار الأسد، في حالة من التلازم بينها وبين المحافظ. يكشف هذا الشكل من التلازم الحدّ المسوح الذي تم رسمه للتعبير عن الآراء، ويقع تحديداً فوق محافظ حمص وتحت صرماية السيد الرئيس.

محافظ حمص وصرماية السيد الرئيس، وطريقة التعامل معهما، لم تظهر فجأة إبان الثورة السورية، بل من الواضح أنها سلوك ممنهج رسّخه النظام للتحكم بالقطيع الذي تحت سيطرته؛ فيوماً ما صار محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء الأسبق (محافظ حمص)، فحُمّل كل مشاكل البلد، خصوصاً بعد انتحاره بالطريقة الأسدية المعروفة. لاحقاً كان (محافظ حمص) رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري، الذي طالما ارتبطت به فكرة «نهب البلد» مع تجاهل واضح ومبتذل للعصابات التي تتحكم في كل صغيرة وكبيرة في هذا البلد، وتجديد البيعة المستمر لصرماية الرئيس.

كاركتر محافظ حمص كان البائع البسيط الذي يبيع الدخان، وصرماية الأسد من يهربها من خارج الحدود ومن المعابر الرسمية في كثير من الأحيان. محافظ حمص الشاب الذي دمّر حياته بتعاطيه المخدرات، وصرماية الرئيس من زرعها وتاجر بها. محافظ حمص ذلك الريفي الذي يهوى إطلاق النار في الأفراح، وصرماية الرئيس من يبيعها من مخازن الجيش أو يأتي بها من الخارج.

متلازمة محافظ حمص وصرماية الرئيس مرض يحقنه الطغاة في دم الشعب، وسيلته الوحيدة الخوف. فالمؤيد في الحقيقة مواطن تراكم الخوف في عقله حتى أقنع نفسه بأن (محافظ حمص) هو المسؤول الحقيقي في هذا البلد. وليس من المُستبعد أن من خرج عن سلطة الأسد سيتصرف بطريقة مشابهة لو عاش في مناطق جمهورية الخوف التي بناها حافظ الأسد منذ توليه السلطة.

رغم أن الأسهم ستبقى تُصوَّب إلى صدر محافظ حمص ما دام الأسد في السلطة، إلا أن المؤكد أن الجميع يعرف بأن «الدرب الأعوج من الثور الكبير». رأينا هذا في المناطق التي خرجت عن سيطرته، وسنراه بشكل أكبر يوم تنهار هذه المنظومة المافيوية المُتسلطة على رقاب السوريين منذ أكثر من أربعين عاماً.

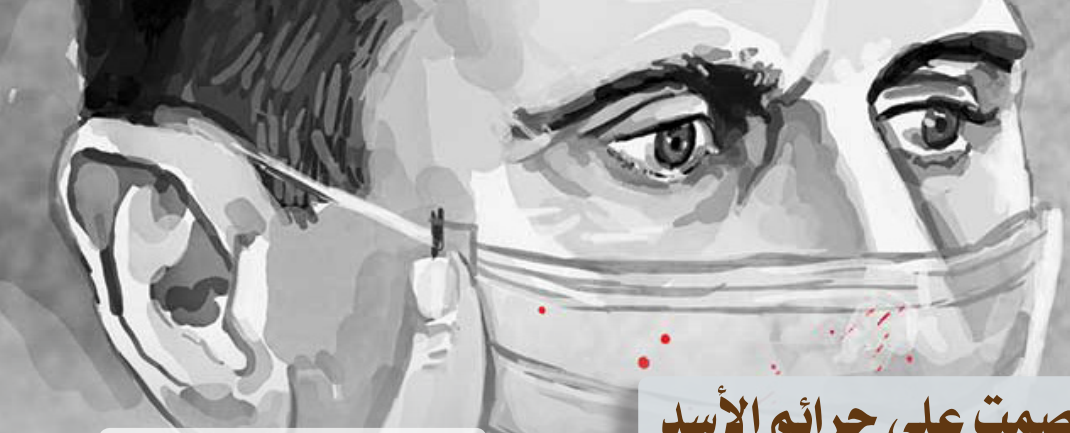

لا يمكن لليسار أن يصمت على جرائم الأسد

شيرين أكرم بوشعر وإيما وايلد بوتا
عن موقع SOCIALIST WORKER
1 أيار
ترجمة مأمون حلبي

في مقالة ظهرت في مجلة (جاكوبين) تحت عنوان «فلتخرج الولايات المتحدة من سوريا» يُقدم غريغ شوباك تحليلاً للدور الأميركي في سوريا. هذا التحليل مُضلِل، ويُمثل تجميعة من نظريات المؤامرة الخطيرة.

تبدأ مقالة شوباك بالتشكيك بفكرة أن نظام الأسد الدكتاتوري استخدم أسلحة كيمياوية في حرب الأرض المحروقة التي يشنّها، قبل أن يَثبُت على تركيز حصري على دور الولايات المتحدة في النزاع؛ عبر هذه الطريقة في المعالجة يُغَيب شوباك جرائم نظام الأسد، المسؤول عن القسم الأكبر من فصول المذبحة، هذا النظام الذي استهدف عشوائياً المدنيين بكل أنواع الأسلحة البربرية، بما فيها الأسلحة الكيماوية. بالحجج التي يقدمها، ينضم شوباك إلى قسم من اليسار يقوم بالتبرير للدكتاتور الأسد وللتدخلات الروسيّة والإيرانية التي ساندته. وباتخاذهم هذا الموقف، يتحالف هؤلاء اليساريون مع القوى التي عملت على سحق الثورة السورية والربيع العربي. هذا موقف كارثي يقتات على منطق «الحرب على الإرهاب» ويُجرّد السوريين من حقهم بأن يكونوا ولاة أنفسهم، ويُمثل سابقة خطيرة للثورات المستقبلية.

بصفتنا اشتراكيين ثوريين، نُقِر أن التدخل العسكري الأميركي في أي مكان هو ضد مصالح كل الناس العاملين، ونوافق أن التدخل الأميركي في سوريا، وفي أماكن أخرى، يجب معارضته بشكل قاطع. ونتفق مع قول شوباك إنه «لا يوجد دور إيجابي يمكن أن تلعبه أميركا وحلفاؤها من خلال التدخل»، وإنه «علينا أن نمنع حكوماتنا من إلحاق مزيد من الضرر في الخارج». في الحقيقة، علينا أن نعيد بناء حركة معادية للحرب بشكل جديد تماماً لتحقيق هذا الأمر. لكن حججاً كالتي يُقدمها شوباك، والتي تقدم غطاء لنظام دكتاتوري مدان بجرائم حرب، تجعل هذا المشروع أكثر صعوبة.

انقسم اليسار حول قضية سوريا منذ بدأت الثورة السورية عندما نهض ملايين السوريين العاديين، الذين ألهمهم الربيع العربي في تونس ومصر، للمطالبة بالحرية والمساواة. فللمرة الأولى، منذ أجيال، اتّحد سوريون من كل الطوائف ليشاركوا في الثورة، بما فيهم الكرد والفلسطينيون، كاسرين ثقافة الصمت والخوف في ظل دكتاتورية لا ترحم. لكن بعض اليساريين وصَّفوا الثورة بشكل خاطئ على أنها تمرد يقوده إسلاميون متشددون بدعم أجنبي.

كانت الثورة السورية واحدة من أكثر ثورات الربيع العربي تقدماً. فقد أسس الطلاب والعمال لجان التنسيق المحلية التي خلقت شبكات من الناشطين على امتداد البلاد، وأنشأت صحافة ووسائل إعلام حرة في أماكن كانت حكراً لوسائل إعلام النظام، ونظّمت احتجاجات أيام الجمعة في كل أنحاء البلاد تحت شعاراتٍ تُعادي التدخل الخارجي والطائفية وتُشجع على السلمية. وخلال أول عامين تحررت مناطق واسعة من البلاد من قبضة النظام. وفي هذه المناطق قام الناس بانتخاب مجالسهم المحلية وبدأوا بإدارة شؤونهم الخاصة، من التعليم والإعلام حتى إعادة توطين السوريين المُهجرين داخلياً، لكن نظام الأسد ردَّ على ذلك بحرب شاملة.

أطلق النار على المحتجين السلميين وحاصر المدن وبدأ حملات اعتقال جماعية وبدأ التعذيب. في سجن صيدنايا السيئ الصيت تم إعدام أكثر من 13 ألف شخص، كانوا بمعظمهم من الناشطين السلميين الذين اعتُقلوا في بدايات الثورة. بتسهيله تشكيل ألوية جهادية مع إطلاق سراح انتقائي للسجناء، أوجد النظام الإرهابيين الذين زعم مقاتلتهم، وبعدها استخدم منطق «الحرب على الإرهاب» ليبرر ذبح أي معارضة. بعدها شّن الأسد هجمات على أساس طائفي، واسترضى الكرد في شمال سوريا بسحب قواته من المدن ذات الغالبية الكردية، وتركيز قوته النارية في أماكن أخرى سعياً لفصل العرب عن الكرد. وبينما كان السوريون يهتفون «الشعب السوري واحد» كان النظام يُعلن «الأسد أو نحرق البلد». وأحرق البلد.

يُلاحظ شوباك أن أغلبية السوريين الذين ما زالوا داخل البلاد «موجودون في مناطق النظام». هذا صحيح. فالنظام قد قصف بالبراميل وفرض حصارات التجويع على كل بلدة ومدينة ثارت عليه منذ 2011، ما أدى لتناقص سكان معظم المناطق السورية المحررة من النظام. بربرية النظام هذه هجَّرت نصف سكان سوريا، 6 ملايين منهم أصبحوا لاجئين خارج البلاد، و6 ملايين مهجرين داخلياً.

ينضم شوباك لجوقة الأصوات اليسارية التي تُصر على أن الولايات المتحدة تدخلت في سوريا هادفة بشكل رئيسي الإطاحة بالنظام، لكن دراسة للتدخل الأميركي الفعلي في سوريا تُبين أن الولايات المتحدة لم تكن في وارد تغيير النظام، فمنذ بداية الثورة كانت مترددة في دعم القوى المعادية للأسد بشكل حاسم، وحرمتها من مضادات الطيران، وحالما أصبح واضحاً أن إيران ستدعم نظام الأسد، وقام تنظيم الدولة بغزو سوريا من العراق، تخلّت الولايات المتحدة عن أي تظاهر أنها ضد الأسد، وركّزت على قتال تنظيم الدولة.

في 2013 أنقذ التدخل الإيراني النظام، وفي 2015 عزّز التدخل الروسي الثورة المضادة. لولا القوة الجوية الروسية لما كان النظام قادراً على تسوية حلب الشرقية بالأرض، وهذا ما جعله صاحب اليد الطولى في البلاد على حساب دمار قسم كبير لأكبر مدينة سورية.

حسون.. رئيس أركان البروباغندا السنيّة

تقول طرفة أميركية: لا تتحدث بالدين أثناء العمل... حتى لو كنت قسيساً.

ويبدو أنّ مفتي الجمهورية العربية السورية، الشيخ أحمد بدر الدين حسون، بات من أشياع ثقافة الوعظ الأميركية هذه، فهو لايتحدث في شؤون الدين إلا لماماً، وإن حدث وفعلها فبما يلزم من الدِّين لتأكيد أيمانه المُغلظة المُتراشقة المُتلاحقة؛ بأنّ سّيده الأسد هو «المُجاهد» الأكبر في زماننا.

لايحتاج حسون إلى الدِّين، فهو مفتي «كوول»، يُمكنه بسهولة أن يجد مخرجاً من أيّ حرج لتشريع مايلزم آل الأسد؛ كي يقتلوا ويُعذبوا، يسرقوا وينهبوا ويُعفشوا، بل إنّه قادر «عملانياً»، باعتباره «رئيس أركان البروباغندا السنيّة» في النظام، أن «يُسنّن» موجة التشيّع السلطوية ذاتها، ثم يعود ليتيح لها أن تنخرط في الأرثذوكسية الروسية طالما أنها تبقى مفيدة للأسد.

من يعرفون الرجل السبعيني يُؤكدون أنّه مُخبر مُزمن وموهوب، أنفق سنوات شبابه في محاولة اختراق فاشلة لصلابة المؤسسة الدينية الرسمية السنية اللصيقة بالأسد الأب، وحين تمّ استبدال جنرالات المخابرات والجيش؛ لتمرير وراثة بشار، سقطت المحميّات الدينية السنية السابقة، ومثّل الرجل الذي كان مفتياً لحلب واجهة «الاعتدال» الرسمية، التي تُغطي سَوءة النظام المكشوفة في تجارة الإرهاب ودعم الجماعات المتطرفة في كل الإقليم.

هل قلنا اعتدال؟.. لاتُعوّلوا على هذا كثيراً، فحسّون وقت اللزوم «داعشيّ» و«قاعديّ» و«تكفيريّ» مُحترف، حين يتعلق الأمر بالدفاع عن آل الأسد... الرجل هدّد من على منبر علني بإغراق أوروبا بالانتحاريين إن دعمت دُولها الثورة، وهو تهديد لم يُطلقه الظواهري نفسه حين كانت الطائرات الأمريكية تدكّ معاقل تنظيمه في أفغانستان.

وحسون، قبل هذا وذاك، حلّاف كذّاب، وهذه الجملة التي قالها لوكالة سبوتنيك الروسية تكفي لتوضيح المقصود «أقسم بالله لو أنني عرفت أن بشار الأسد أمرَ بقصف المدنيين لوقفت بوجهه»... هل هناك سوري لايعرف؟ لافروف نفسه لن يحلف على براءة الأسد.

حسون، أيضاً، ليس بعيداً عن هدف الطرفة الأمريكية، فهو موضوعها، و«تفسيرها البالستي»؛ الذي بات مجرد إعادة بثّ لخطابات حسن نصر الله: «إن الطريق الذي يصل طهران بالموصل وحلب وبيروت سالكة نحو القدس».. هذا رأيه وليست مقدمة نشرة أخبار قناة المنار.

لكنّ القدس تُثقل عليه، فقد تحوّل المفتي إلى منظّر اقتصادي بعد الضربات «الإسرائيلية» المكثفة على قواعد إيران، ليخلُص إلى أنّه «لو تخلى الأسد عن فلسطين لأصبحت سوريا أكثر ثراء من سويسرا».

لماذا سويسرا تحديداً وليست إمبراطورية إيران المجاهدة مثلاً أو روسيا البوتينية؟ ألا يقول المأثور السوري «اللي تحت باطه مسلّة تنخزه».. سويسرا هي المكان حيث تستقر أموال ثراء سوريا المنهوب.

المُفتي الذي يقول حرفياً «أرجو منك يا جيشنا أن تُبيد أيّ منطقة يخرج منها أي قذيفة على المدنيين» وهو الذي يعتبر أنّ الشبيحة «المُلحدين» جزء من رعيته، ليس قادراً على تصوّر مكانٍ لمسلمي الروهينغا في الوجود، فاعتبر إبادتهم مشكلة مبالغاً بها. وهو نفسه قدِر على لقاء انغماسي مع حزب «البديل» الألماني، الذي يكره السوريين، «كواجب جهادي».

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع

SNP

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@AynAlmadina
/3aynAlmadina

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

احتفالات رمضانية للأطفال السوريين في مركز ثقافي بمدينة كلس - خاص عين المدينة